مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 476

التاريخ : الثلاثاء 02 ذو الحجة 1426 موافق (2006/01/03)

الرئاسة : المستشار السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : ثلاث ساعات، و5 دقائق ابتداءا من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

حضرات السادة المستشارين،

السيدة المستشار المحترمة،

نشرع اليوم طبقا لمقتضيات الدستور في دراسة الأسئلة التي طرحت على الحكومة والتي ستجيب عنها. وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإحاطتنا علما بالمراسلات التي جدت لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد محمد سعدون أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

الأخت،

الإخوة المستشارين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداءا من يوم الثلاثاء 27 دجنبر 2005 إلى غاية يوم الثلاثاء 3 يناير، عدد الأسئلة الشفوية 25 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة. والمراسلات الواردة على الرئاسة: تأجيل سؤال السيد لحسن بيجديكن إلى جلسة أخرى. كما توصل رئيس المجلس بإخبار بالتحاق مستشارين بالفريق الاشتراكي.

يشرفني السيد الرئيس أن نخبركم بالتحاق المستشار محمد عداب الزغاري والمستشار عزيزوني علال بالفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين. رئيس الفريق: محمد الخضوري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل الشروع في دراسة جدول الأعمال المتعلق بالأسئلة الآنية والشفوية. هناك إحاطة تقدم به السيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية والاجتماعية. لكم الكلمة.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

أتشرف بتناول الكلمة نيابة عن زملائي في الفريق الدستوري وفي فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأحيط المجلس بقضية طارئة وقبل ذلك أنتهز الفرصة لأهنئ أعضاء مجلسنا بالسنة الميلادية الجديدة متمنين أن تكون طالع يمن وإسعاد على هذا المجلس وعلى الشعب المغربي قاطبة.

السيد الرئيس، موضوع إحاطتنا اليوم، والذي تناول فيه الفريق الدستوري وفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية هي مسؤولية بعض الأسبوعيات في نشر أخبار وادعاءات مخالفة للأخلاقيات والقيم المعنوية للوطن. أريد أن أحدثكم عن ما أسمته بعض الأسبوعيات بالاستطلاع الذي قامت به وذلك لاختيار شخصية سنة 2005 والذي لفت نظرنا في الفريقين هو الاستطلاع الذي أقحم رمز البلاد وضامن حريتها وسيادتها في هذا "الاستطلاع" وتصنيفه في مرتبه ما.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

هذا أمر غير مقبول وهذا خارج عن إجماع الأمة والإجماع على إمارة المؤمنين. إننا في هاذين الفريقين نستنكر بشدة هذا الأسلوب وهذا النهج وهذا الإقحام المقصود ومعنا الرأي العام الوطني وهذه المقاربة الرديئة التي تعتبر ضربا لمشاعر المغاربة وضدا على مضامين الدستور الذي جعل شخصية ملك البلاد أعلى من التصنيف وأعلى من كل الجدليات مهما كان مصدرها.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن التلاعب بالإحصائيات وبالأرقام وبالتقارير وبالأجوبة وتأويلها عن جهل أو تجاهل يعتبر ضربا عن مصداقية وأمانة الخبر وعن العمل الصحفي النبيل وضرب كذلك للديمقراطية والحس الوطني الذي يجب على الجميع التحلي به. الأمر يتعلق السيد الرئيس بالثوابت الوطنية وبالمؤسسات وبإجماع الأمة التي لا تقبل لا التصنيف ولا التأويل.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن الحكومة مطالبة باتخاذ التدابير الكفيلة بتنظيم ميدان الاستطلاع، وذلك بسن الضوابط والمواصفات وضبط المراحل التي ينبغي على الاستطلاع قطعها وعلى الضمانات القانونية للمستجوبين وإلى النتائج الحقيقية التي سيتمخض عليها الاستطلاع، وذلك في أقرب الآجال حتى نتجنب لبلادنا هذه الرداءة وهذا الخلط وهذا التطاول على المؤسسات، ونضمن للصحافة الوطنية وللأقلام الغيورة على وطنها كل الضمانات، كل الحصانة اللازمة لحرية الرأي والتعبير الذي هو اختيار لا رجعة فيه والذي يجب أن نصونه من كل الشوائب مهما كان موقعها ومهما كانت درجتها ومهما كان مصدرها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن ننتقل إلى طلب إحاطة تقدم به فريق الاتحاد الدستوري. لكم الكلمة الدكتور.

المستشار السيد نور الدين بركاح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة،

في إطار النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة وبالغة التتبع والاهتمام من طرف سائر المواطنين، ويتعلق الأمر بالفوضى التي تطبع قرارات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وما لهذا الأمر من تأثير على مستوى تطور هذه الرياضة الشعبية بامتياز من جهة ومن جهة أخرى ما يترتب عنه من هدر للمال العام.

السيد الرئيس،

لا شك أن الكل يتتبع وبكل حساسية وعن كثب تطور ملف فضيحة فسخ العقد الذي كان يربط الجامعة الوطنية لكرة القدم والمدرب الفرنسي "فيليب تروسي"، وذلك بعد شهرين فقط على توقيعه، ونحن على عشرة أيام فقط من انطلاق الألعاب الإفريقية أو عشرين يوما، بضع أيام. ذلك العقد الذي ولد بعد الإقالة التي كان ضحيتها المدرب الوطني المقتدر بادو الزاكي المشهود له بالكفاءة، بل أكثر من هذا صنف من طرف إحدى الهيآت الدولية المعروفة كأفضل مدرب في إفريقيا خلال سنة 2005. هذا في الوقت الذي حاول فيه مكتب الجامعة وبكل الوسائل قدح صورته (صورة المدرب بادو الزاكي) ومستوى كفاءته في مجال التدريب.

السيدات والسادة المستشارين،

إن الإشكال الحقيقي الذي تكرر مرارا خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل اليوم إلى درجة يستحيل معها السكوت عنه هو أن قرارات الجامعة وطريقة تسييرها من طرف نخبة عمرت أكثر من اللازم أصبحت مطبوعة بالارتجال والفوضى، الأمر الذي كان له وقع سلبي على كرتنا الوطنية تمثل في عدم انتظام مسارها التطوري، فمن التدخل في اختصاصات المدربين والتأثير عليهم، إلى التحكم بشكل أو بآخر في التشكيلات والمعسكرات، إلى الصعود والنزول في الأقسام الوطنية...إلخ. فمكتب الجامعة يحشر نفسه في كل شيء يتعلق بالكرة الوطنية، غير أن الطامة في هذا الأمر أن تدخل المكتب هذا غالبا ما يكون سلبيا ولا يخدم مصالح الرياضة الأكثر شعبية في المغرب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يبقى أخطر ما في سوء التسيير والتدبير، الذي تعرفه الجامعة الملكية لكرة القدم هو ارتباطاته بهدر المال العام في وقت نحن في أمس الحاجة إلى التخليق والترشيد، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، الأوضاع الاجتماعية الجد متدنية لشريحة واسعة من مواطنينا. ففي الوقت الذي سيحرم فيه عشرات الآلاف المغاربة من أضحية العيد لعدم الاستطاعة، تأبى الجامعة الملكية لكرة القدم إلا أن تبدد وباستهتار ملايين الدراهم في قرارات هي أقرب إلى التصرفات الصبيانية من أي تصرف معقول ومسؤول.

فالجامعة المذكورة هي جامعة الصفقات والعقود الفاشلة والغير واضحة بامتياز، ولا أدل على ذلك من صفقة تروسي هاته التي أسالت مدادا فياضا وتهاطلت فيها الأرقام بغزارة. فهنالك من يتحدث عن مليار سنتيم ما بين ما أخذه هذا المدرب المحظوظ وما أنفقه خلال المعسكر واللقاءين التدريبيين في وقت تحدث فيه البعض الآخر بلسان أكثر تشاؤما وهو يستحضر الأموال المهدرة في صفقات الإشهار وفي صفقات أرضيات الملاعب وفي مستويات أخرى عديدة والتي دفعت فرق وطنية إلى إبداء امتعاضها وتدمرها من هذا الوضع، نذكر منها فريق الوداد البيضاوي، الذي حمل شارة سوداء خلال آخر مباراة في ملعب الأب جيكو وهذا تعبير يرمي من خلاله هذا الفريق وكافة الفرق الوطنية إلى بعث رسالة كفى إلى كل من يهمه الأمر.

وأيا تكون حقيقة مستوى الأموال المبددة في هذه الصفقة والغير مفهومة الأبعاد في نفس الوقت فإنها تبقى مجرد النقطة التي أفاضت الكأس، إذ منذ الإنجازات التي حققتها مجموعة ميكسيكو 86، ونحن في خيبة وراء خيبة وفي إحباط تلو إحباط المسؤول الأول فيها وعنها يبقى هو مكتب الجامعة والذي لا ندري لماذا لم يقتنع ولم يؤمن بمبدأ التناوب ولم يأب فسح المجال أما تجديد وتشبيب النخب، في الوقت الذي أمن به كل المغاربة على كل مستويات الحياة العامة.

فنحن اليوم السيد الرئيس، مجرد .. تعاني منها كرتنا والجامعة الملكية نرمي فقط تسليط الضوء عليها، أبعد من هذا وأعمق نود فتح تحقيق، هذا هو بيت القصيد، تحقيق من خلال المناداة بلجنة تقصي حقائق نقف من خلالها نحن ومن وراءنا كل المغاربة على سوء التسيير والتدبير اللتان تعرفهما الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وكي نقف كذلك عل حقائق العقد المفسوخ مع هذا المدرب وما ترتب عنه من تبديد لأموال المغاربة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة في إطار طلب الإحاطة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الطور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين أتدخل من أجل إحاطة المجلس الموقر علما بالمعاناة اليومية التي يتعرض لها الفلاحون بجهة سوس -ماسة- درعة والناتجة عن نذرة المياه السقوية التي سببت وتسبب أضرارا كبيرة، بل كانت وراء اختفاء عدد كبير من الضيعات وأصحاب هذه الضيعات قاموا ببيع أشجارهم كحطب لأصحاب الحمامات وما زاد الطين بلة هو تطبيق القانون رقم 95-10الخاص بالماء بأثر رجعي وهو ما يشكل تجاوزا صريحا لأحد أهم مقتضيات الدستور، والتي تنص صراحة على عدم رجعية القوانين إذ تقرر إغلاق عدد كبير من الآبار والأثقاب بدعوى عدم حصول الفلاحين المعنيين على رخص الحفر رغم كون هؤلاء حفروا آبارهم قبل صدور قانون الماء السالف الذكر، بل حتى في ظل هذا القانون سارع هؤلاء الفلاحون بوضع ملفاتهم لدى الجهات المعنية من أجل تسوية وضعيتهم، لكن بدون جدوى، اللهم إذا استثنينا بعض المستثمرين الأجانب الذين حصلو فعلا على تلك الرخص وبنفس المنطقة.

السيد الرئيس،

إن من شأن تطبيق هذا الإجراء أن يعرض المنطقة بأكملها إلى عواقب وخيمة يكون لها تأثير سلبي على جميع الأصعدة، حيث الشغل والقدرة الشرائية والعملة الصعبة واستقرار الساكنة وغيره.

إن تطبيق هذا الإجراء في هذا الوقت بالذات في ظل تأخر إنجاز قنوات الربط بين سد أولوز وضيعات الكردال وفي ظل اتفاقية التبادل الحر وما تطرحه من تحديات على صعيد المنافسة والتنافسية وفي ظل تطبيق برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمن شأنه أن يمس باقتصاد الجهة ويعرض الفلاحين أصحاب الخضر والبواكر والعمال والساكنة بوجه عام إلى الضياع.

لهذا نطالب الحكومة وبإلحاح بالمرونة في التعاطي مع هذا المشكل وأن توليه الاهتمام الكامل وتدارك ما يمكن تداركه بشراكة مع الفلاحين وبدراسة كل ملف على حدة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة في إطار الإحاطة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي. السيد المستشار السي عبد المالك تفضلو.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية باسم إخواني في الفريق الكونفدرالي أن أتقدم بأحر تهانئنا بمناسبة السنة الجديدة آملين أن يعيدها الله على المغاربة وهم ينعمون بديمقراطية حقيقية وباحترام للحريات وحقوق الإنسان وبوضع اجتماعي أحسن.

وطبقا لمقتضيات المادة 128من النظام الداخلي، نحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني ببعض مستجدات الساحة الاجتماعية وأيضا الرياضية.

فكما تعلمون تخوض شغيلة العديد من القطاعات وقفات احتجاجية وإضرابات وطنية نتيجة عدم التزام بعض الوزراء المعنيين بهاته القطاعات بأسس الحوار الجاد والمسؤول المفضي إلى نتائج إيجابية. وقد ساهمنا كمركزية نقابية في وضع أسس وآليات الحوار الاجتماعي الحقيقي بهدف تشجيع المفاوضة الجماعية والهادفة إلى نزع فتيل التوترات الاجتماعية، إلا أنه للأسف الشديد هناك من يضرب بعرض الحائط كل التوافقات وكل التعاقدات الاجتماعية.

وهنا على سبيل المثال سنشير إلى بعض القطاعات التي تخوض نضالات من أجل الاستجابة لملفاتها المطلبية ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر شغيلة الوكالات الحضرية التابعة للوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير والوكالة الحضرية للدار البيضاء التابعة لوزارة الداخلية وهاته الوكالات التي من المزمع أن تخوض شغيلتها يوم 05 يناير من هذا الشهر وقفة احتجاجية على الصعيد الوطني بسبب عدم احترام ما جاء في اتفاق 30 أبريل وملحقاته المتعلق ببعض التعويضات، في الوقت الذي تمت الاستجابة لبعض مطالب مستخدمي المؤسسات الجهوية للتهيئة والبناء ومؤسسات العمران وهناك إقصاء مستخدمي الوكالات الحضرية وحرمان شغيلتها من مهندسين ومهندسين معماريين وأعوان وتقنيين ومتصرفين من هذه التعويضات.

كما أن شغيلة الجماعات المحلية تجد نفسها مرة أخرى مضطرة لخوض إضراب وطني يومي 5 و 6 يناير 2006 لحمل وزارة الداخلية على إعطاء الملف المطلبي ما يستحق من اهتمام واستجابة فورية لمطالبها العادلة والمشروعة.

وسينخرط أيضا موظفو وموظفات وزارة المالية، والخوصصة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المنضوية تحت لواء النقابة الوطنية للمالية المنضوية أيضا تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أواخر هذا الشهر في إضراب وطني إذا لم تبادر الوزارة المسؤولة إلى مباشرة الاستجابة للملف المطلبي، خاصة ما يتعلق بملف العلاوة النصف سنوية للمفتشين المساعدين ذوي الصفة المجازين الغير مدمجين في السلم 10.

وأيضا وعلى الرغم من مباشرة الحوار مع النقابات في قطاع الصحة، والذي كنا نستبشر منه خيرا لوضع حد لما يعرفه هذا القطاع من احتجاجات متوالية ومشروعة فإن صيرورة الحوار تعرف تعثرا نخشى أن يعيد الأمور إلى نقطة الصفر وأن يزيد من تسمم الأجواء، لكن للأسف وفي الوقت الذي تتقشف فيه الحكومة على الشغيلة المغربية ببعض القطاعات نجدها تتركم أو تتبرع بكرمها الحاتمي داخل قطاع الرياضة، الذي يعرف فوضى عارمة وتسيبا ونهبا للمال العام وإلا ماذا يعني أن يتم التعاقد مع مدرب وخلال شهر يتم فسخ العقدة ويذهب بمليار سنتيم، ألا يعني هذا تسيبا ولا بد من محاسبة من يعبث بقضايا أمتنا ومن يعبث بمال البلاد. إذن فلا بد من إعطاء كل التوضيحات المتعلقة بهذا الملف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية في إطار طلب الإحاطة. السيد المستشار لكم الكلمة تفضلوا.

المستشار السيد عمار عبدالفتاح:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أود في بداية هذه الجلسة أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة تتعلق بالأغنام المهربة.

عند حلول عيد الأضحى المبارك تنشط عملية التهريب، يعني هاذ الشي أصبح عندنا عادي بالنسبة للتهريب من بلاد الجوار.

إذن أحيط المجلس والرأي العام والحكومة بالخصوص أن هذه العملية تخلف الفلاح. لأنه نعرف الآن الفلاح عندو دائما مسألة القروض يعني على مستوى القروض دائما هو الأول ومسألة أخرى اللي هي تكلف كذلك الكساب خسارة فادحة لأنه مؤخرا استخبرنا بأن داز واحد المارشي اللي هو، مارشي على مستوى المغرب بأنه أعطي مارشي فى الصحراء دائما كيكون داز ب 27.5 درهم ونحن في عيد الاضحى يعني بداية البياع والشراي هي كتبدا ب30 درهم، 32 درهم إذن أحيط الحكومة علما بأن هذا أمر، هاذ الشي كيزيد يزكي كلام الإخوة لأنه جاء مدرب أخذ معه مليار وهنا العملية اللي هي تقريبا تناهز 6 مليار اللي هي مارشي كيدوز سنويا ما عرفناش كيفاش غادي تدوز لأنه 27.5 والسوق داير 32.5 يعني العملية جد متوترة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. السيد المستشار السي العربي القباج.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأختين والإخوة المستشارين،

مرة أخرى أحيط المجلس علما والرأي العام الوطني بمعاناة الشغيلة وبالخصوص في قطاعات المندوبية السامية للمياه والغابات وقطاع معامل الشمندر بالخصوص سيدي سليمان وعمال الفنادق والمطاعم.

فبالنسبة للموضوع الأول أن عمال المندوبية السامية للمياه والغابات وبالخصوص في جهة فاس ?صفرو ?بولمان ?إيموزار، هذه الفئة من الشغيلة رغم ما توصلت إليه المركزيات النقابية وبالخصوص المركزية النقابية التي أنتمي إليها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى نتائج فيما يخص الملف المطلبي، فمازالت هذه الشغيلة تعاني من عدم تطبيق مقتضيات القانون وكذا مقتضيات نتائج الحوار الاجتماعي فلا ترسيم ولا ترقية ولا زيادة في الأجور، بل هناك مزيد من الطرد والتسريح للعمال.

فبواسطة هذه الإحاطة نلتمس من الحكومة أن تلتزم بما صادقت عليه فيما يخص نتائج الحوار، وكذلك فيما يخص احترام قانون الشغل الرامي إلى تمكين هؤلاء العمال من جميع الحقوق.

كذلك سبق لنا أن عبرنا عن موقفنا فيما يخص الخوصصة وها نحن اليوم نعيش مأساة في إقليم سيدي سليمان، وبالخصوص في معمل السكر بسيدي سليمان من أقدم المعامل ومن المعامل الذي بواسطته تدربوا وتأطروا العديد من الأطر، لكن الآن فوتت الحكومة هذا المعمل إلى مؤسسة، وكنا نعتقد أن هذه المؤسسة ستعمل على تطوير المعمل حتى يقوم بدوره، لكن مع الأسف نسمع وهذا بطبيعة الحال شبه أكيد أن إدارة هذه المؤسسة ستعمل على تجزئة أرض هذه المؤسسة، وبذلك ستعمل على تشريد تقريبا 600 عامل بهذه المؤسسة.

كذلك في الوقت الذي تسعى فيه هذه الحكومة إلى النهوض بقطاع السياحة نرى أن الجامعة المهنية لهذا القطاع لم تنخرط في هذه العملية، بحيث أنه في الوقت الذي تعاني منه شغيلة المطاعم والمقاهي بعدة مشاكل نرى أن هذه القطاعات لم تنخرط في السياسة التي تنهجها الحكومة طبقا للتعليمات الملكية الرامية إلى إيصال 10 مليون سائح سنة 2010 نتمنى من هذه القطاعات أن تلتزم أولا بتطبيق القانون، ثانيا باحترام كل الاتفاقيات التي تبرم في إطار الحوار مع المركزيات النقابية وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر إحاطة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

الأختان، الإخوة المستشارين،

إحاطة المجلس علما بوفاة غامضة للمواطن ادريوش الغزواني، من قبيلة غزاوة بإقليم شفشاون بمخفر الدرك علال التازي، إقليم القنيطرة.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين وتحديدا للمادة 128 نحيط المجلس علما بأنه لازالت الوفاة الغامضة للمواطن ادريوش الغزواني داخل مركز الدرك الملكي علال التازي في المدة الأخيرة تثير الكثير من التساؤلات في الأوساط الحقوقية المتابعة للظروف الملتبسة لهذا الحدث المؤسف عامة وخصوصا تلك التي تطرحها، أسرة المرحوم القاطنة بإقليم شفشاون في غياب البيانات الرسمية اللازم تعميمها من طرف المصالح المختصة حول هذا الموضوع. ذلك أنهم فوجئوا بذلك لما علموا بأن الضحية دخل هذا المركز معافى وخرج منه جثة هامدة دون أن يعرفوا حقيقة الأمر. لذلك تتمسك هذه العائلة بطلب إعادة تشريح جثة الهالك بعرضها على الطبيب الشرعي مع المطالبة بإجراء بحث دقيق في هذه الواقعة تماشيا مع ما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل والضمانات التي توفرها دولة الحق والقانون.

وإننا في فريق الاشتراكي ندعم هذا الطلب ونتمنى أن تقوم المصالح المعنية بما يلزم من إحقاق الحق ولإنصاف هذه العائلة المنكوبة وللأسف فإن مثل هذه الحوادث تتكرر من منطقة إلى أخرى كما وقع في سلا أخيرا نتيجة وفاة غامضة لمواطن حسب ما نشرته الصحف الوطنية نتيجة التعذيب الجسدي الذي تعرض له هذا المواطن من طرف شرطة القرب. وهذه الأحداث تخدش للأسف حقوق الإنسان بالمغرب وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الديمقراطي.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرجيم

باسم الفريق الديمقراطي وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين أحيط مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني علما بقضية تهم وضعية كرة القدم الوطنية، حيث أننا لأول مرة نستغني عن مدرب قضى مدة شهرين فقط على رأس النخبة الوطنية. لذا نتأسف كثيرا للارتجال الذي أصبحت تعيشه الجامعة الملكية لكرة القدم في اتخاذ قرار مصيري، حيث أقيمت الدنيا وأقعدت لجلب المدرب الفرنسي في الوقت الذي انتظرنا أن يستغل فريقنا الوطني هذه الفترة في تداريبه الرياضية.

كما أننا بالمناسبة نهنئ الإطار الوطني الكفء محمد فاخير على تحمله المسؤولية رغم صعوبتها، وهذا دليل على الروح الوطنية وبالتالي السيد الرئيس نطالب السيد الوزير الأول لفتح تحقيق لمعرفة الوضعية التي أصبحت تعيشها الجامعة الملكية لكرة القدم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل الآن إلى جدول أعمالنا المتعلق بالأسئلة الشفهية وهناك أسئلة آنية سؤال يتعلق بوزارة الاتصال: مشروع القانون الأساسي للمستشارين المحترمين السادة خالد لهوير العلمي، محمد المرس، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد العشاب، عمر الجمايلي، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك أفرياط، أحمد الزايدي، عمر الإدريسي. الكلمة لكم السيد المستشار. السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

عبر العاملون بالإذاعة والتلفزة المغربية عن استيائهم من مشروع القانون الأساسي المعد من طرف الإدارة، من دون الأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تمت بلورتها داخل لجنة الصياغة وما تم الاتفاق بشأنه مع الإدارة، ويتعلق الأمر بالمقترحات الخاصة بالتعويضات، والترقية، وخلو المشروع من ضوابط محددة لمسطرة تقييم الأداء المهني. هذا بالإضافة إلى قفز المشروع على حقوق المتعاقدين في مجال الترقية.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات الاستعجالية التي يجب اتخاذها لإعادة صياغة هذا المشروع لتضمينه المقترحات والملاحظات المشار إليها أعلاه حفاظا على روح الحوار الإيجابي قبل صياغة مشروع القانون الأساسي في صيغته الحالية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم. أغتنم هذه المناسبة أولا لأتوجه إلى كافة السادة المستشارين بأحر التهاني بمناسبة السنة الجديدة.

السيد المستشار المحترم، الواقع هو أنه تعلمون جيدا، نقابتكم العتيدة من المشاركين في هذا الحوار، تعلمون جيدا أن الحوار هو حوار مثمر وإيجابي وجيد اللي قائم الآن داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وأن هناك صياغة تكاد تكون مشتركة لهذا النظام الأساسي الذي تتحدثون عليه.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالطبع هناك بعض النقط اللي يمكن يقع حولها خلاف ولكن نحن الآن في طور النقاش ولا يمكن إلا أن نصل إلى نتيجة إن شاء الله إيجابية طبقا لما التزمنا به على كافة المستويات.

وبماذا التزمنا؟ التزمنا أولا في القانون الذي صادقنا عليه، اللي صادق عليه مجلس المستشارين، التزمنا بالحفاظ على الوضعية وعلى مكتسبات المستخدمين بهذه المؤسسة: الإذاعة والتلفزة المغربية التي أصبحت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. كما التزمنا ثانيا أننا نضع كمرجعية الأوضاع المهنية والأجرية الموجودة داخل القناة الثانية.

وفي هذا الاتجاه نناقش مع مختلف النقابات وهكذا عملنا على إعادة صياغة تماما النظام الموجودة عليه الأجور اليوم، لكن مع صعوبة أساسية، هو أنه من أجل تحويل الأجور الحالية بالسلاليم والمراتب الموجودة الآن في الإدارة العمومية إلى نظام جديد، هناك فترة انتقالية اللي نتمنى أنها لا تدوم على أساس أننا نلقاو تصنيف جديد للمستخدمين من أطر ومستخدمين وأعوان مختلفين داخل هذه المؤسسة بناء دائما على المرجعية اللي هي مرجعية القناة الثانية. وشرعنا في هذا الأمر والآن يمكن لنا أن نقول بأننا وصلنا لمستوى متقدم جدا في هذا المجال.

بالنسبة لمختلف التعويضات التي أدخلناها يمكن لنا أن نقول بأن هناك تعويض على السكن، وتعويض على التنقل وتعويض على الشغل الليلي وأيام العطل والتعويض الشهري الأساسي والتعويض النصف السنوي التكميلي ومنحة المردودية السنوية ومنحة الشهر الثالث عشر. هذه كلها أمور التي لم تكن موجودة من قبل، بالطبع هناك بعض النقط وأعتقد أنها أربعة أو خمسة اللي مطروح عليها نقاش الآن واللي حنا كما التزمنا بذلك في عدة مناسبات سنسعى إلى إيجاد حل متوافق عليه بالإيجاب إن شاء الله اللي يجعل أن شروط العمل تكون جيدة ونتمنى كذلك أن هذا الأمر يظهر على مستوى جودة ما تقدمه هذه المؤسسة إذاعيا وتلفزيا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاتصال. الكلمة لكم السيد المستشار السي العلمي.

المستشار السي خالد الهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس. بالفعل استمعنا لرد السيد الوزير، أعتقد أنه المنهجية اشتغلنا عند مناقشة المصادقة على قانون00-73 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، معنى أنه كانت منهجية البحث عن التوافق وكان يمكن نقول كان شبه إجماع من حيث أنه السيد الوزير تعامل بإيجاب ومجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها تم التعامل معها بإيجاب.

نحن في مرحلة انتقالية، ولكن كاين مجموعة من الملفات العالقة وكان التزام السيد الوزير عند مناقشة مشروع تسويتها، يمكن أن أذكر البعض منها: جوج أو ثلاث نقط اللي لا بد خص يعمل فيها مجهود. النقطة الأولى هي الملاءمة مع مدونة الشغل، بمعنى أن هذا النظام الأساسي، خصو يكون يتلاءم مع مقتضيات مدونة الشغل. النقطة الثانية، بعض مقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي مازال محط نقاش ومازال لم يحصل عليه اتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين أدخلت بعض مواده في هذا المشروع، معنى انتظار أن يكون توافق حوله.

كاين بعض المواد داخل المشروع اللي غير واضحة وغير مدققة وتترك سلطة واسعة وتقديرية للإدارة العامة، أعطي مثل المادة 109 التي تنص على التسريح أو الطرد التعسفي لأسباب عدم الكفاءة المهنية، هذه الأسباب لعدم الكفاءة المهنية علما أنه العاملين ضحوا ولهم تجربة وفي حالة ما إنجاح هذا الانتقال يتطلب على الوزارة وعلى الإدارة أنها تنهج أسلوب التكوين المستمر. كاين مادة أخرى هي المادة 11 التي تتعلق بالسر المهني وهذا نعتقد أنه فيه نوع من الغموض الذي من شأنه أنه يضر بالحريات، وخاصة حرية الصحافة والإدلاء برأيه. إذن كاين قضايا اللي مازال خص فيها تدقيق، حنا نسجل التزام السيد الوزير لكن مع العلم أن المجلس الإداري حسب علمنا سينعقد الأسبوع المقبل.

نتمنى أن هذا المشروع يكون محط إجماع في حالة ما إذا تم تمرير مجموعة من المواد دون استشارة وقبول اقتراحاتنا من شأنه أنه يخلق توتر اللي نحن في غنى عنه.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد وزير الاتصال.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس. فقط لإضافة أنه نحن نسعى كذلك إلى أن هذه الشركة تنطلق في ظروف جيدة وتنطلق على أساس أن الجميع يلتف حول أهداف مشتركة اللي تكون تخدم فعلا الصالح العام طبقا لمهام الخدمة العمومية اللي مطروحة على هذه المؤسسة. بغيت فقط أن أؤكد على بعض الأمور اللي موجودة في هذا القانون الأساسي اللي معمول به اليوم في مختلف المؤسسات المغربية. مثلا فكرة مسطرة التنقيط والتقويم اللي هي جديدة واللي تمنح لكل مستخدم مرة في السنة نقطة مرفوقة بتقدير، يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص عناصر المردودية ولكن أكثر من ذلك هناك مرة واحدة في السنة على الأقل من حق كل مستخدم أنه يتصل برئيسه المباشر ويطرح معه قضايا متعلقة بوضعه الشخصي وبالمرتبة اللي هو موجود فيها. وإذا كان هناك خلاف داخل المؤسسة حول هذا اللقاء وما هو منتظر منه يمكن اللجوء إلى مسطرة التحكيم التي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية لكل واحد من المستخدمين في هذه المؤسسة.

لكن أكثر من ذلك وأستغل حضور السيدة كاتبة الدولة لأقول بأنه

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هذا القانون الجديد يلح كذلك على ضرورة المساواة بين الجنسين والحماية ضد كل أشكال التحرش والمضايقات المهنية،وهذا كذلك شي غير موجود في قوانين وفي أنظمة داخلية لمؤسسات مغربية مختلفة.

أما النقط التي طرحتم يمكن لي أن أؤكد لكم أن هناك نقاش حولها وأن ليس هناك أي نظرة سلبية لا فيما يخص التسريح الممكن ولا فيما يخص السر المهني. السر المهني مطروح بالنسبة لجميع المؤسسات ولا يمكن أنكم تعتقدوا بأن هذا الأمر يمكن أن يؤدي بنا إلى أننا نخرق أمور مرتبطة بحرية الصحافة أو بحرية التعبير، لا أبدا ولكن كل المستخدمين وكل الأطر ملزمين بالحفاظ على سر المؤسسة كمؤسسة وعلى القضايا المتعلقة بالسير الداخلي ديالها.

على العموم نحن على أتم الاستعداد من أجل مناقشة كل القضايا المطروحة والمجلس الإداري المقبل نتمنى أنه يكون حسم في كل القضايا حتى على أسس جيدة إن شاء الله.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شيكرا السيد الوزير. باسمكم نشكر السيد وزير الاتصال على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الآني الموالي وهو يتعلق بكتابة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: ضرورة سن قانون لإنصاف خادمات البيوت للمستشارين المحترمين السادة محمد كريمن، فوزي بنعلال، عمر حداد، أحمد بابا، محمد أبو الفراج، اسماعيل قيوح، عبد الغاني مكاوي، عبد الكريم النصيري، رفيق بناصر، الكلمة لكم السيد المستشار السيد بنعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تؤكد الدراسات أن هناك عدد كبير من الخادمات دون سن الثانية عشرة، زيادة على ما يتعرضن له من تعذيب ومن إساءة بدنية وشفوية متكررة، زيادة على الحرمان من حقهم في التعليم والطعام الملائم الرعاية الصحية مقابل أجور هزيلة. فأمام ملامح هذا الواقع اللاإنساني الذي تعيشه أغلب الخادمات الصغيرات بين جدران العديد من البيوت.

لذا لابد من التذكير بأن القانون المغربي مازال يسمح بتشغيل الأطفال في سن 12 وما ورد في تقرير الدور الثاني حول إعمال اتفاقية حول حقوق الطفل الذي قدمته الحكومة المغربية إلى لجنة حقوق الطفل من أجل رفع السن القانوني لتشغيل الأطفال إلى 15 سنة في مدونة الشغل. ولكن حتى اليوم لم تفعل هذه المادة والأسوأ من ذلك أن الأطفال حتى هذا اليوم يشتغلون في سن أقل من 12 سنة، زيادة على أن الأطفال في سن السابعة يتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال والاضطهاد وخاصة الطفلات خادمات البيوت، حيث لا يوجد قانون يحميهن ويتعرض أغلبهن لسوء المعاملة والتعذيب والاستغلال الجنسي. ويتقاضون أجور شهرية هزيلة جدا.

لذا فالقانون المغربي لا ينظم العمل في الخدمة المنزلية ومفتشو العمل ليسوا مخولين أن يدخلوا المنازل الخاصة للتحري عن الانتهاكات المتعلقة بالخطر القانوني على أصحاب العمل بتشغيل أطفال أقل من سن 15.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة أما آن الأوان لسن قانون يحمي هذه الشريحة المتضررة والمهمشة؟ وماهو رأي الحكومة في المعطيات التي أوردها التقرير الصادر مؤخرا عن منظمة "هيومان رايتس ووتش" حول الطفلات الخادمات بالمغرب؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار لالتزامه بالوقت. الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة ياسمينة بادو كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

كما هو في علمكم فمدونة الشغل أثارت في مادتها 4 إلى إصدار قانون خاص بخدم البيوت. ولهذا الغرض فإن وزارة التشغيل منكبة حاليا مع العديد من القطاعات الحكومية المعنية بالأمر وضمنها كتابة الدولة على إعداد مشروع قانون، والذي سيتم بمقتضاه منع تشغيل الأطفال كخدم في المنازل، كما سيتضمن هذا القانون إجراءات جزرية للمشغلين والوسطاء كذلك على اعتبار أن تشغيل الطفلات الصغيرات يعد من أسوأ أشكال العمل لأنه يمنعهن من كل حقوقهن بغض النظر عن أن الأعمال شاقة ولا إنسانية.

أشير أيضا أن القانون 00-04هل إجبارية التعليم الأساسي يعرض كل شخص تحمل مسؤولية طفل أقل من 15 سنة لعقوبات في حالة عدم ضمان حقه في التعليم.

بالإضافة إلى هذا المجال القانوني فإن كتابة الدولة تعد حاليا برنامجا موازيا لهذا البرنامج القانوني حول هذه الظاهرة سيعرض قريبا على القطاعات الحكومية والجمعيات المعنية يتضمن إجراءات تحسيسية ووقائية خاصة بالمناطق ذات الأولوية، والتي تنحدر منها غالبية الطفلات الخادمات. وترتكز حول التحسيس، إشراك المدارس

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والجمعيات، كذلك سيكون هناك شق سيتم من خلاله دعم الأسر المعوزة من خلال المشاريع المدرة للدخل وبرنامج الدعم المدرسي.

أما بخصوص الشق الثاني من تساؤلكم حول البحث الصادر، فيجب الإشارة هنا إلى أن المعطيات المتضمنة في هذا التقرير، استندت على بحوث ميدانية جد محدودة لا يمكن تعميمها على الصعيد الوطني، خاصة فيما يخص الأرقام التي تداولها هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك فظاهرة تشغيل الأطفال عموما والطفلات الخادمات على الخصوص، حظيت وتحظى منذ عدة سنوات باهتمام متزايد من طرف الحكومة والمجتمع المدني وكذلك الصحافة الوطنية التي تعاملت على خلاف بعض الدول مع هذه الظاهرة بكل الشفافية والجرأة المطلوبة وبلادنا فتحت مجموعة من الأوراش في هذا المجال. أريد أن أذكر منها:

خطة العمل للطفولة 2005-2015كمقاربة شمولية لحماية أفضل للأطفال ومعالجة ظاهرة تشغيل الطفلات الخادمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار السيد فوزي بنعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

نشكر السيدة كاتبة الدولة على هذه الاضاحات وعلى هذه البرامج المستقبلية وطبعا نشد على أزرها للخروج من هذه الأزمة، وطبعا حول برامجها ... نشكرك على هذه الإضاحات ديال هاذ البرامج المقبلة إن شاء الله وهذا مشكل يعاني منه العديد من المغاربة وخصوصا الطفلات الخادمات إذ لا يخلو بيتا من هذا المشكل وأتمنى أن يخرج في القريب العاجل قانون لحماية الطفولة المحرومة، الطفولة المسلوبة إرادتها التي تعاني في صمت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. باسمكم جميعا نشكر السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن على مساهمتها الإيجابية في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بالسيد وزير العدل دور المؤسسات السجنية في إعادة إدماج السجناء للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو المربوح، ابراهيم السالمي، على سالم الشكاف، محمد رضا أبوطيب، يحيى يحيى، سيداتي الشكاف. الكلمة لكم السيد المستشار. السي محمد بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

تعتبر فترة قضاء العقوبة السجنية مرحلة مهمة بالنسبة للسجناء الذين دفعتهم ظروف معينة إلى اقتراف الجريمة، وهي مرحلة تفكير وتأمل بالنسبة لهم وبذلك فهي تقتضي من المسؤولين عن المؤسسات السجنية ببلادنا ضرورة الأخذ بأيدي السجناء واتخاذ جميع التدابير التي ترمي إلى إصلاحهم وإعادة إدماجهم بشكل فعال ضمن النسيج الاجتماعي حتى يصبحوا مواطنين صالحين داخل المجتمع.

وقد اهتمت الوزارة بالسجناء من خلال البرامج الاجتماعية التي تقوم بها داخل السجون لمحاربة الأمية والتكوين المهني ومتابعة التعليم وكذا الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.

لكن هذه المجهودات تصطدم بعراقيل عديدة تحد من النتائج المرجوة من هذه البرامج وأهمها الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية والخصاص الحاصل في عدد المعلمين والمتخصصين المهنيين وكذا في التجهيزات الضرورية وهو ما يعرقل بشكل كبير مجهودات الوزارة في هذا المجال.

لذلك نسائلكم السيد الوزير:

1 ما هو تقييمكم لدور مؤسساتنا السجنية في إعادة إدماج السجناء؟

2ما الذي تقوم بها الوزارة لتجاوز المشاكل التي تعرقل مجهوداتها في مجال البرامج الاجتماعية الرامية إلى إعادة إدماج السجناء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السي محمد بوزوبع وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على اهتمامه بهذا الجانب وبالفعل كما قلتم في سؤالكم هناك اهتمام كبير من طرف الوزارة وإدارة السجون للعمل على تقويم سلوك السجناء والانتقال بالمؤسسات السجنية من المفهوم فقط أنها مخصصة فقط لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية إلى مجال لإعادة التقويم ولإعادة الإصلاح والتأهيل مهنيا وتعليميا.

فعلى سبيل المثال أقول بأنه يتبين من الجداول الإحصائية أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة عرف مجال التعليم والتكوين المهني إقبالا متزايدا للسجناء الذين حصل عدد لا يستهان منهم على نتائج مرضية بعد استكمال دراستهم.

فالبنسبة للتعليم بجميع مراحله ارتفع عدد المسجلين من 3983 سنة 2001 إلى 4613 سنة 2005 حصل من بينهم 339 سجين على شهادات في التعليم العالي خلال الفترة المذكورة.

بالنسبة للتكوين المهني بجميع شعبه ارتفع عدد المسجلين من 656

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

سنة 2001 إلى 1285 سنة 2005 بلغ العدد الإجمالي للحاصل منهم على الدبلومات المهنية خلال الخمس سنوات الأخيرة 2593 سجين.

كذلك بالنسبة للدبلومات والشهادات المحصل عليها لا يشار فيها إلى صفة سجين كما أن الذين يفرج عنهم قبل استكمال دراستهم أو تكوينهم يتم قبولهم بمؤسسات التعليم والتكوين الرسمية خارج السجن، تطبيقا للمرسوم المؤرخ في 2000/11/13.

ورغم المجهودات المبذولة والنتائج المحصل عليها، فإننا نعتقد أن الطريق لازال طويلا وقد اتخذت تدابير من أجل المضي قدما في مجال تعليم نزلاء السجون وتكوينهم، حيث تقرر افتتاح مالا يقل عن أربعة مراكز بيداغوجية للتكوين المهني كل سنة.

وتفعيلا لذلك فقط أحدثت هذه السنة 6مراكز نموذجية بسجون طنجة، بوركايز بفاس، زايو وورززات، مركز الإصلاح والتهذيب بعلي ومومن بخنيفرة، أضيفت إلى المراكز الموجودة بسجون سلا والدارالبيضاء، أربعة مراكز. وتم إحداث شعب جديدة في التكوين المهني كالنقش على الخشب والزليج بسجن بوركايز فاس وتربية النحل بالسجن الفلاحي بزايو والصباغة على الخشب بورززات والمحاسبة بمركز الإصلاح والتهذيب بعلي ومومن.

لابد من الإشارة كما قلتم أن مشاكل الاكتظاظ وكثرة المعتقلين الاحتياطيين الذين لا يؤهلهم القانون للاستفادة من هذه البرامج تعد من المشاكل التي تحول دون إنجاز البرنامج الطموح للإدارة في هذا الميدان.

وأريد أن أذكر هنا بأن هناك جميع التفاصيل والإحصائيات الآن موجودة ضمن المعروضات التي تهم إدارة السجون، كما أنه سيكون هناك عرض أمام لجنتي العدل والتشريع حول وضعية السجون وستكون الفرصة لتوضيح أكثر حول المنجزات وحول كذلك المشاكل ولكن أعتقد بأننا الآن نتغلب على المشاكل التي كانت قائمة حتى بالنسبة للاكتظاظ، أبشركم بأنه نزل العدد في ظرف هاذين الشهرين من 57 ألف إلى 50 ألف سجين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على الإضاحات وعلى الإحصاءات التي أعطيتمونا والتي تقدمتم بها وعلى المجهودات التي تقومون بها في مجال إدماج السجناء في المجتمع لأن الهدف هو تكوين إنسان صالح ولذلك فإن ضرورة بذل المزيد من المجهودات في مجال العناية الخاصة بتفعيل البرامج الثلاثة وهي البرنامج التربوي والبرنامج التأهيلي وكذلك برنامج الرعاية اللاحقة.

وفي نفس الوقت نطلب منكم بأن تتحمل جميع القطاعات الحكومية مسؤوليتها في الأخذ بيد السجناء بعد قضائهم فترة العقوبة وتوفير المساعدات المادية والإدارية ومصاحبتهم في المشاريع التي يريدون أن يقوموا بها وخير دليل على ذلك السيد الوزير هذا المعرض اللي دايرين، هذا يشرف، يفرح الإنسان لما يكون إنسان خارج على الطريق أصبح عندو حرفة، ولكن السيد الوزير جاء في كلمتكم على أساس أنه الدبلومات، هاذ الإنسان إذا أخذ دبلوم وما لقاش يد المساعدة ما يمكنش لو يخدم عندنا واحد العراقيل ديال حسن السيرة، ملي كيمشي يطلب خدمة في شي إدارة أو في شي لا بد كيقول لك جيب حسن السيرة او ذيك السوابق العدلية، وبالنسبة لهذا الشي ديال طول مدة رد الاعتبار ديال السجين 5 سنوات حتى هي السيد الوزير شوية ثقيلة لأن يتسنى 5سنوات عاد يولي عندو رد الاعتبار ديالو ماشي هو هذاك وكنطلبو من الأبناك باش يمكن لكم إذا كان شي تدخل الأبناك باش يساعدوا هاذ الناس وغادي يخرج إذا مالقاش يد المساعدة ما يمكن لوش يخدم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا. أريد كذلك أن أؤكد بأنه هناك مجهود كبير جدا تساعدنا فيه مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء. في هذا المجال وبفضل تدخلها استطعنا أن نوقع عدد من الاتفاقيات مع عدد من القطاعات الوزارية وكذلك مع عدد من الجمعيات ومع الشركات التي تساعدنا على إعادة إدماج السجناء وتشغيلهم، بحيث هذا مجهود الآن. ولهذا أشرت بأننا في الشهادات لا نشير إلى صفته كسجين وهناك فعلا مجهودات لعدد من الشركات ومن المقاولات على أساس إعطاء الأولوية لتشغيل هؤلاء الخريجين حتى لا يمكنهم أن يعودوا إلى السجن مرة أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. ننتقل إلى قطاع وزارة التشغيل والتكوين المهني أعوان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمستشارين المحترمين السيدين: محمد أبو الفراج، جمال بنربيعة.

لكم الكلمة السيد المستشار السي أبو الفراج.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتين، السادة المستشارين المحترمين،

في إطار دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق دينامية لتعزيز

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

دورها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتوفير مناصب شغل حتى وإن كانت موسمية وغير قارة، وبهدف تطوير منتوج هذه المقاولات الفتية التي تتلقى دعما متواصلا من الدولة والتي تتخذ مجموعة من الإجراءات لتشجيعها وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذه الإجراءات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الإعفاء من الضرائب وتقديم كل الوسائل اللوجستكية ومنح قروض صغيرة ومتوسطة لتشجيع هذه المقاولات والتي في مجملها يستفيذ منها حاملو الشواهد ولا سيما في المراكز الحضرية الصغرى التي تجاور وتحادي في الغالب الجماعات القروية نجد أن بعض أعوان المراقبة التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يسايرون ما تقوم به الحكومة لدعم هؤلاء الشباب الطموح ومن خلاله المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي يعتبر إنشاؤها وإحداثها سواء سابقا أو حاضرا وحتى مستقبلا من بين أهم الركائز لتحقيق التنمية البشرية التي نادى بها صاحب الجلالة نصره الله من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خطابه التاريخي في 18 ماي من السنة الماضية.

ونعلم جميعا السيد الوزير أن عددا مهما من أبناء الجماعات القروية يتوافدون على هذه الشركات لقربها من أماكن سكناهم قصد العمل بها ومنهم من يعمل ومنهم من ينتظر أمام أبواب هذه الشركات وأثناء عمليات التفتيش التي يقوم بها أعوان المراقبة التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يجدون هؤلاء الأشخاص يصطفون في الطوابير من أجل الحصول على عمل.

وخلال استجوابهم من قبل الأعوان المراقبين يصرح بعض هؤلاء الأشخاص الذين ينتظرون فرصة الحصول على شغل لهؤلاء الأعوان بأنهم يشتغلون بالمؤسسة التي يتواجدون أمامها وبالتالي تحرير محاضر في حق أصحاب المؤسسات تعاقب بعدم تسجيل العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتصريح بهم كعمال مزاولين بالمقاولات المتواجدين بالقرب منها.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الكيفية التي تتم بها عملية المراقبة التي يمارسها أعوان المراقبة التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي يكون في غالب الأحيان ضحيتها أصحاب المقاولات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكركم على اهتمامكم بالضمان الاجتماعي في بلادنا، حيث كما تعلمون أنها الشبكة الوحيدة اليوم التي تضمن بعد التقاعد، خاصة فيما يخص الأجراء، تضمن لهم حياة كريمة ومداخيل ولو كانت متواضعة ولكن مداخيل لا بأس بها تهم التغطية الصحية والتغطية العائلية وكذلك التقاعد.

أما فيما يخص سؤالكم السيد المستشار المحترم، أريد أن أؤكد أمام المجلس الموقر هنا بأن فيما يخص العمل داخل المؤسسات لمراقبي صندوق الضمان الاجتماعي، هناك مسطرة دقيقة يجب الالتزام بها، وذلك تلافيا لأي شطط قد يكون محتمل خلال مزاولة المراقبين أعوان الصندوق لمهامهم.

وأريد أن أؤكد للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أن المسطرة هي كالتالي، وهذه رسالة للمجلس وكذلك للمراقبين.

-1 وجوب إدلاء المراقب للمشغل أو لمن ينوب عنه بوثيقة الأمر بمهمة موقعة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبالبطاقة المهنية المثبتة للهوية (لهوية المراقب) إلزاما.

-2 مباشرة إحصاء الأجراء المتواجدين داخل المقاولة، وليس بخارج المقاولة، التي هي موضوع البحث، والعمل على تسجيل أسمائهم وأرقام تسجيلهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي حالة انعدام تسجيلهم يجب العمل على تبيان تاريخ تشغيلهم وأجورهم والمهن التي يمارسونها.

-3 معاينة قوائم التصريح بالأجور ودفتر الأجور وأوراق أداء الأجور.

-4 إجراء مطابقة بين المعلومات المستقاة من الأجراء وتلك المثبتة في الوثائق المشار إليها أعلاه.

-إبلاغ المشغل عبر رسالة مضمونة بنتيجة عملية المراقبة، كالإشارة إلى الأجراء الذين تمت تسوية وضعيتهم، وإلى المبالغ المستحقة بهذه الصفة للصندوق من واجبات اشتراك وضريبة تكوين المهني ودعائر التأخير إلى غير ذلك. بالإضافة إلى تنبيه المشغل بأن الاشتراكات برسم التأمين الإجباري الأساسي على المرض تبتدئ من شهر شتنبر 2005.

وبهدف إعطاء المشغلين الضمانات الضرورية قبل اعتبار نتائج المراقبة النهائية، فإنه يحق لهم التقدم بشكاياتهم أمام لجنة جهوية، وذلك داخل أجل حدد في 40 يوم من تاريخ إرسال الإشعار من طرف الصندوق، كما أنه يحق للمشغلين الذين لم يوافقوا على قرارات اللجن الجهوية أن يتقدموا بشكاياتهم أمام اللجنة المركزية المحدثة لهذا الغرض.

وفي الأخير، أريد أن أؤكد للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أن كل هذه الإجراءات تهدف إلى حماية المشغلين وضمان شفافية أكبر في إنجاز عملية المراقبة التي يقوم بها الصندوق.

وأريد كذلك أن أذكر السيد المستشار المحترم لأن جاء في سؤاله شق فيما يخص التشغيل، أريد أن أذكر أن ابتداء إن شاء الله من هذا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الشهر سنبدأ بتفعيل إجراءات مبادرة التشغيل، وذلك بإعفاء عن واجبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وواجبات كذلك التكوين المهني كل الأجراء الشباب، وخاصة حاملي الشهادات سنعفي جميع المقاولات من كل هذه الواجبات وسيكون تخفيف مهم جدا في هذا الإطار حتى أفق سنة 2010.

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار السي أبو الفراج.

المستشار السي محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب اللي هو في نفس الوقت... بالنسبة للمقاولات يعني كجواب لهم كذلك ولكن يبقى على أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .. في الواقع أنه بالنسبة للقرى خاصة كاين عدة مشاكل يعني الشركات اللي كيتواجدوا أو المؤسسات اللي تتواجد في المدن الصغرى وفي القرى كاين مشكل لأن كما في علمكم السيد الوزير هو أن شكون اللي يوصل الرسائل بالنسبة للقرى، يوصلهم الشيخ والمقدم كاين مشكل في المراسلات، إذن إذا لم يتوصل هذا السيد كيجي يقول له ما (...) إذن كاين واحد المسألة والشيخ أو المقدم ماشي محلفين على الأقل يمشيو الأعوان القضائيين، يمشيو شي صفة أخرى اللي تخلي أن الناس ما يتظلموش ... وخاصة من هنا كنخليو أن المقاولات تجي تتمركز في المدن.

كذلك بالنسبة للمراجعات بالنسبة ل La CNSS جميع الضرائب مثلا أربع سنوات La CNSS ماعندهاش الوقت اللي بغا يجي يجي يعني كاين مشكل، خصنا هاذ القضية ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خص إعادة النظر فيها... حنا كنجيو كنقولو حنا غادي نديرو تشجيعات ولكن هاذ التشجيعات خص أولا يكون تواصل باش الناس يعرفوها، الناس ماشي كلشي كتقرى، عندنا شركات اللي تشغل عدد ديال الناس ما تلقاش الباطرون قاري أو الخدام عارف آش كاين. هاذ الحوايج خصنا نعرفوهم وخص إعادة النظر فيما يخص العلاقة ما بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما بين المشغلين لأن إذا كان هاذ العملية أنا أظن على أن من بين المسائل التي تعرقل التشغيل في البلاد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أنا أقول هذه شخصيا وأتحمل مسؤوليتي فيها لأنه خاصة في القرى، في المدن الكبرى ما كاينش مشاكل لأن الناس أغلبيتها واعية ولكن في الشركات الصغار وفي (...) كاين مشاكل. كيجي هذاك المراقب وكيجي عندك للمحال اللي كاين فيه مول المؤسسة كيسجل ذاك الشي اللي لقاه أنت خدام هنا إسمك، الكارني ديالك، كيقيدو ويزيد يعني هاذو حوايج على الأقل تكون شوية المرونة وهنا باش نشجعو هاذ الناس باش يشغلوا الناس، باش يبقى غادي العمل عندنا مزيان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس المحترم بسرعة، أود أن أعقب على السيد المستشار المحترم فيما يخص المراسلات أظن هذا الإشكال مبدئيا جميع المقاولات لها عنوان لا في العالم القروي ولا في العالم الحضري مبدئيا، يمكن أن تكون بعض المشاكل يمكن نشوفو حلول لها إذا كانوا بعض المشاكل.

أما فيما يخص الانخراطات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخاصة هذه المبادرات الجديدة، غادي نقومو إن شاء الله الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيقوم بحملة وطنية عبر وسائل الإعلام لأن كنا ننتظر أن البرلمان يصادق على كل الإجراءات، الآن الحمد لله الأشياء غادية في هاذ الشهر إن شاء الله غادي نبداو في واحد الحملة وطنية فيما يخص التحسيس بهذه التشجيعات والتحفيزات.

بغيت نقول كذلك، فيما يخص المراقبين فعلا إذا كان هناك أي شطط أو انزلاق لازم مراسلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في شخص المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأريد أن أؤكد لكم السيد المستشار المحترم أننا نعمل باش مايكونش، خاصة في المراقبة أي شطط وأكثر من ذلك اليوم هناك برنامج مفصل للزيارات التي يجب أن يقوم بها المراقبون باش ماتكونش زيارات عشوائية أو يكون فيها شطط، إلى غير ذلك. فإذا كان أي تجاوز، أنا أهيب بجميع المستشارين المحترمين وكل الناس الذين يسمعون لي الآن باش يراسلوا المدير لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هاذ المضمار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: ظاهرة الهدر المدرسي للمستشارين المحترمين السادة أحمد بنا، أحمد التويزي، محمد الشافعي، لحسن نبيه. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الشافعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير هو عن ظاهرة الهدر المرسي وماهي السبل والبرامج المتبعة من طرف وزارتكم قصد مواجهته ومعالجته؟ وشكرا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أقول لي عظيم الشرف أن أتقدم أمام المجلس الموقر بالنيابة عن زميلي السيد وزير التربية الوطنية للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه خلال هذه الجلسة.

بخصوص السؤال المطروح، أقول أنه تماشيا مع روح الميثاق الوطني للتربية والتكوين ورغبة في محاربة ظاهرة الهدر المدرسي بكل أشكاله بمختلف الأسلاك التعليمية بهدف الاحتفاظ بالتلاميذ أكثر ما يمكن داخل النظام التربوي، أصدرت الوزارة مذكرة بتاريخ 25 شتنبر 2003 والمتعلقة بإرجاع المفصولين والمنقطعين عن الدراسة والذي بلغ مجموعه 40 ألف تلميذ.

ونظرا للصدى الطيب الذي خلفته هذه المذكرة، حيث تم إرجاع عدد مهم من التلاميذ المفصولين والمنقطعين عن الدراسة، نجحت منهم نسبة مهمة في نهاية السنتين الدراسيتين 2003-2004 و 2004-2005، كما حثت الوزارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مذكرة أخرى ب19 غشت 2005 بأن تتعامل مع القرار المنظم للدراسة بمرونة وتتفادى التسرع في فصل التلاميذ وأن تقوم بتنظيم عمليات مماثلة لتلك التي قامت بها خلال السنتين الماضيتين.

بالنسبة للسنة الحالية فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة للاحتفاظ بالتلاميذ أكبر مدة ممكنة من السنوات التعليمية نذكر من ضمن هذه الإجراءات إحداث لجن على المستوى المحلي،تتكون من مديري المؤسسات التعليمية وجمعيات آباء التلاميذ وممثلي السلطات والجماعات المحلية، تتولى ضبط حالات التسرب والهدر المدرسيين وأسبابها، ثم معالجتها على المستوى المحلي أو الإقليمي.

- تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الآباء والتلاميذ لتوعيتهم بأهمية التعليم

- تزويد التلاميذ المعوزين بالكتب والأدوات المدرسية، خاصة بالوسط القروي وتقديم وجبة غذائية للتلاميذ الوافدين على المؤسسات من القرى والدواوير البعيدة.

- توسيع شبكة داخليات التعليم الثانوي؟الإعدادي والتأهيلي، مع الزيادة في عدد المستفيدين منها.

- إنشاء دور الطالب والطالبة بعدد من الجماعات القروية المتوفرة على إعدادية لاستقبال تلاميذ التعليم الثانوي/الإعدادي المتعذر إيواؤهم بالداخليات.

- إحداث أنوية للتعليم الإعدادي بالجماعات القروية لتقريب المؤسسة الإعدادية من المتمدرسين.

- وتنظيم النقل المدرسي العمومي بالوسط القروي، حيث أشرفت الوزارة على توزيع عشر حافلات برسم الموسم الدراسي 2004?2005 على خمس نيابات وبرسم الموسم الدراسي الحالي استفادت عشر نيابات أخرى من 20 حافلة.

وتجدر الإشارة أن الوزارة بصدد القيام بدراسة حول الهدر المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة من أجل تحديد المناطق والجماعات الأكثر حاجة واستعجالية للتدخل سواء بتكثيف عملية التحسيس والتأطير أو تقديم مختلف أشكال الدعم الاجتماعي.

وقد تم إحداث آليات مركزية وجهوية وإقليمية ومحلية لجرد كل حالات عدم الالتحاق أو الانقطاع عن الدراسة وتحديد أسبابها وتدارس سبل معالجتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. أنتقل الآن ... هناك تعقيب تفضل السيد المستشار.

المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية لابد أن أشكر السيد الوزير على جوابه والذي ألم ببعض الجوانب، مَا شي جميع الجوانب لهذه الإشكالية الكبيرة جدا والخطيرة التي أصابت نظامنا التربوي، فلن يختلف اثنان على أن عملية الهدر، فهي هدر للمال العمومي ملايير كتمشي سنويا عندما نلاحظ أن 6٪ أو 7٪ من أولادنا اللي كيتقيدوا في البداية ماكيوصلوش ثلاث أو أربع سنوات في المدرسة إذن هدر كبير جدا للموارد. كذلك خلق وإشكاليات حتى إشكالية التعليم حنا كاين واحد ديال العدد الاتجاهات، مثلا محاربة الأمية والتمدرس المبكر إلخ... هاذ الإشكاليات كلهم هاذ عملية الهدر تؤثر سلبا على هاذ الموضوع، إذا بغينا نتكلمو على العمليات اللي كيقوم بها عدد من الوزارات وعدد من جمعيات المجتمع المدني، محاربة الأمية فنحن نصنع أميين جدد، لأن من الآن إلى خمس سنوات أو سبع سنوات سوف تكون عندنا واحد 70 ألف أمي، إذن فهذا الموضوع ديال الهدر المدرسي، فخطورته خطورة كبيرة جدا.

والحلول كاين حلول اللي في الواقع حنا ننتمي إلى العالم القروي، الحلول البسيطة اللي كنشوفوها، اللي يمكن أنها تحد من هذا الموضوع فهو بناء المدارس، تكون واحد الخريطة مدرسية، خريطة اللي هي واقعية عندها علاقة بالسكان، إذن وقت ما بغينا نديرو مدرسة، خصنا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

نشيدوها فى موقع اللي هو قريب من السكان، كذلك لا بد أن كنبنيو كوليج لا بد يكون فيه داخلية، ماعندهمش الداخليات أي جل الإعداديات تبنى الآن ما فيهمش داخليات ولا أظن على أن فتاة في العالم القروي أو ولد في العالم القروي وقت ما يصل إلى الإعدادية يمشي في حالاتو، لماذا؟ لأنه لا يمكن، ما كاينش الإمكانيات المادية.

زيادة كذلك غلى الإمكانيات المادية للآباء، زيادة كذلك على الإمكانيات باش يمكن هذاك التلميذ يتمدرس، إذا قلتم على أن الوزارة وجمعيات المجتمع المدني تساهم باش تعطي الأدوات المدرسية للتلاميذ،ولكن هاذ الشي كلشي ماشي كافي، علاش؟ لأن خص الوزارة الآن ماشي الوزارة لوحدها الحكومة لأن هذا المشكل مشكل حكومي فيها وزارة التربية الوطنية، فيها التجهيز، فيها الداخلية في الجماعات المحلية، رجال السلطة إذن عدد من الفعاليات اللي يجب أن تنكب على هذا الموضوع وتضع الأصبع على الداء، لأن يمكن أن نتذاكر ساعتين، ثلاث ساعات على الهدر المدرسي، كاين إشكالية المدرسة بعيدة، الفتاة المدرسة ماعندها حائط، الفتاة ما عندهاش المسائل الصحية باش يمكن تمشي ... واحد العدد ديال المشاكل، ولكن لابد أن نقف وقفة نشوفو أشنا هي الحلول الجذرية باش نحاربو هاذ المصيبة ديال الهدر المدرسي.

كذلك لا بد من إعطاء ?تقولوها بصراحة- على أن في العالم القروي نقولو الإقليم الذي أنتمي إليه الحوز وشيشاوة والصويرة من الأقاليم اللي فيها الهدر بنسب خيالية علاش؟ لأن مناطق جبلية، لماذا؟ لأن حتى تعيينات الأساتذة والمعلمين اللي كيتعينوا في ذيك المناطق ما عندهم علاقة بذوك المناطق في إطار اللغة، ما كاينش التفاهم، ماكاينش التواصل مابين المعلم والتلاميذ وبالتالي كيجيو التلاميذ في الصباح كيتصنتوا للمعلم يتكلم العربية وهم ما كيعرفوش العربية هم أمازيغيين إذن الناس كيمشيو إلى حالهم.

إذن فيما يخص حتى ترتيب الأساتذة والمعلمين اللي غادي يكونوا هناك في هاذوك المناطق لابد أن نأخذ بعين الاعتبار هاذ المشكل ديال ... المشكل اللغوي مشكل نجعل هاذوك الناس يكونوا يتأقلموا مع هاذوك الأوساط التي لابد أن تؤدي في إطار عام أو ثلاث سنوات باش نوصلو إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة جدا على نظامنا التعليمي وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

شكرا للسيد المستشار على كل ملاحظاته والتي فعلا نتقاسمها، حين قال أن إشكالية الهدر المدرسي هي من بين المعيقات الأساسية أكاد أقول للتنمية البشرية لأن فعلا الهدر المدرسي أو ضحايا الهدر المدرسي هم الذين يغدون جحافل الأميين غدا.

وأقول كذلك أن إشكالية الهذر المدرسي إذا كانت إشكالية معقدة وإشكالية خطيرة فإن كذلك أقول أن الحكومة واعية تمام الوعي بأهمية هذه الإشكالية، وقد اتخذت فعلا عدة تدابير وعدة إجراءات في إطار منظور شمولي لمعالجة هذه الإشكالية سواء من جانبها الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي أو جانب التجهيزات الأساسية أو جوانب أخرى متعلقة بالتحسيس والمعرفة والمستوى المعرفي للآباء لأن هناك كذلك ارتباط كبير جدا بين نسبة تعلم الآباء ونسبة الهدر المدرسي.

كذلك يجب أن نعرف أن الهدر المدرسي مرتفع جدا في مستويين اثنين هما المستوى الأول بالتعليم الابتدائي يعني مستوى خطير جدا وفيه منعرج بالنسبة للأطفال، والمستوى السادس.

وفي هذا الإطار وبفضل لجان اليقظة التي تم وضعها على صعيد جميع المؤسسات المدرسية، نحن متأكدون إن شاء الله وبتضافر كل الجهود، وهنا أتفق كذلك مرة أخرى مع السيد المستشار، بتضافر جميع الجهود سوف إن شاء الله نتوفق في الحد بنسبة كبيرة من هذه الإشكالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى قطاع وزارة الصحة، الكلمة للسيد المستشار خليد هوير العلمي، محمد المرس، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد عشاب، عمر جمايلي، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك أفرياط، أحمد الزايدي، عمر الإدريسي، حول تفعيل مقتضيات مدونة التغطية الصحية. الكلمة لكم السيد المستشار السي لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

لاشك أن تقدم الشعوب يقاس بمدى اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية والصحية للأجراء بشكل خاص وبالنسبة للمواطنين بشكل عام.

ولقد استبشر الجميع خيرا بمشروع إحداث تغطية صحية إجبارية، خاصة بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان، حيث تطرح الآن الأسئلة حول تفعيل مقتضيات مدونة التغطية الصحية، وخاصة أن الاقتطاعات من رواتب الأجراء بدأت منذ شهر غشت.

لذلك السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم من أجل التأقلم مع هذا الوضع الجديد وتفعيل نظام التغطية الصحية الإجبارية؟

وكذلك ما هي الوضعية الحالية للمستشفيات العمومية؟ وهل تم إعداد البنيات الأساسية لإنجاح مدونة التغطية الصحية، خاصة في أفق دخول نظام المساعدة الصحية للمعوزين (RAMED) خلال سنة 2006؟

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارون الأعزاء،

أريد في البداية أن أقدم لكم الشكر على طرح هذا السؤال وأنتم طرف مهم في أجرأة هذه العملية الوطنية التضامنية الكبيرة جدا.

فيما يتعلق بالشطر الأول، كما تعلمون فقد بدأت طبعا هذه العملية منذ أن وقع الشركاء على ميثاق الأجرأة في القصر الملكي العامر بمدينة أكادير أمام أنظار أمير المؤمنين في الرابع من يناير الماضي. ومنذ ذلك الوقت توالى نشر المراسيم والقرارات الوزارية في الجريدة الرسمية وتمت هيكلة الوكالة الوطنية للتأمين على المرض. وقد حظى مديرها بالثقة المولوية الغالية وهو الآن يعمل بجد ونشاط مع باقي الفرقاء. وكما تفضلتم فقد بدأت الاقتطاعات في شهر غشت الماضي وبالتالي فهذه العملية قد أخذت طريقها إلى الأجرأة في ظروف تم الاتفاق عليها وفي ظروف حسنة. طبعا لابد أن تكون هناك إشكاليات وبعض التحديات التي يجب أن نتغلب عليها.

وهذه العملية كما تعرفون ستهم خمس ملايين من المواطنين الجدد الذين سيستفيدون لأول مرة من هذه العملية. طبعا هناك عدة إجراءات مصاحبة ومن أهمها تأهيل المستشفيات حتى تكون الخدمات جيدة ومؤمنة. وهذه عملية ثقيلة وطويلة الأمد وقد بدأت الحكومة فيها منذ سنوات وقد تم رصد غلاف مالي يفوق المليارين لتهييئ البنية التحتية والأجهزة البيوطبية والتجهيز لما يفوق27 مستشفى تم منها 10 والآن سنبدأ إن شاء الله في الأشهر المقبلة في 17. وهذه العملية ستتوالى بالطبع في المستقبل حتى يكون العرض في مستوى التطلعات ولكن لابد أن نقول أن هناك تحديات وهذا التحدي لا يمكن أن يرفع إلا من طرف العاملين في هذا القطاع، وطبعا المعول عليهم في رفع التحديات وفي الأجرأة بصفة مضطردة وبصفة جيدة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار السي عبد المالك.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أريد فقط أن أؤكد أنه من ضمن مؤشرات التنمية البشرية مسألة الأمية، التعليم إلى غير ذلك والسكن والتطبيب، إلى غير ذلك.

للأسف لازلنا نحتل رتبة متأخرة اللي هي 125، ونحن نعلم أيضا أن أكثر من 50٪ من المغاربة محرومون من التطبيب. طبعا نحن نعتبر أن مسألة التغطية أن التأمين الصحي الإجباري هو مكسب للشغيلة المغربية وأيضا مكسب للمغاربة بشكل عام، لكن الإشكال يطرح أننا فعلا نصادق داخل البرلمان بغرفتيه على العديد من النصوص التشريعية، لكن للأسف عدم ترجمتها على أرض الواقع وتفعيلها تترك انطباع أن المواطن لا يلمس أن هاته القوانين تغير من واقعه اليومي، ونحن نتحدث اليوم عن المجال الصحي.

مسألة أخرى هو أنه طبعا نحن نعرف أن ميزانية الوزارة تقريبا من 60٪ توزع مابين المركزين الاستشفائيين، ابن رشد وابن سينا، وهذا نعتبره نوع من اللاتوازن واللاتكافؤ وأيضا طرحنا لهذا السؤال يأتي في إطار إلحاحنا على ضرورة تأهيل المستشفيات العمومية حتى تتمكن من لعب دورها وأيضا من مواكبة منافسة المصحات الخاصة، لا على مستوى الخدمات المقدمة ولا أيضا على مستوى أيضا بعض التخصصات الأخرى.

مسألة أخرى للأسف أنه نظام التغطية الصحية RAMED المتعلق بالمعوزين لحد الساعة هناك غياب وضوح فيما يتعلق بهاته المسألة. وأيضا مسألة الوكالة نحن نعلم أن الوكالة التي ستشرق على تدبير ملف التغطية الصحية اللي هي الوكالة الوطنية لتأمين الصحي (ANAM) لحد الساعة لم تعقد مجلسها الإداري، ونحن نعلم أن المجلس الإداري هو الذي سيشرق على دراسة كل القرارات وكل المراسيم التطبيقية المتعلقة بتفعيل مقتضيات مدونة التغطية الصحية.

إذن كل هذه الإشكالات مطروحة والإجراءات المرتبطة بتفعيل مدونة التغطية الصحية تطرح أكثر من تساؤل، نحن طبعا كمركزية نقابية إلى جانب باقي الفرقاء، سواء الاجتماعيين أو الاقتصاديين، قمنا بمجهود كبير لأنه النقاش كان حول سلة العلاجات، حول نسبة الاسترداد، حول كيفية أيضا الوقت الذي سيستغرقه الاسترداد ... ونحن الآن في إطار التواصل مع القواعد ومع المواطنين نقول بأن هذا مكسب، لكن إذا تعطل هاذ الشي، غادي يبدأ يطرح أكثر من تساؤل الشيء الذي يستوجب أنه لابد من الإسراع بتفعيل هذه الإجراءات وأيضا من تأهيل المستشفيات العمومية دون أن أنسى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحفيز للعنصر البشري من خلال تحسين أوضاعه الاجتماعية وأيضا التعويضات الضرورية، نحن طبعا نتابع الاحتجاجات وأيضا الإضرابات التي تخوضها شغيلة هذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

أريد أن أوضح نقطتين مهمتين الأولى تتعلق بالمساعدة الطبية للمعوزين، قد تكونت طواقم في الصيف الماضي تشتغل تحت قيادة السيد الوزير الأول شخصيا وقد اشتغلت وتقدمت في أشغالها وقدمتها في آخر غشت الماضي والآن الرؤية واضحة وقد أخذت الحكومة على عاتقها أن تتم الأجرأة تدريجيا في هذه السنة وسيتم ذلك إن شاء الله.

فيما يتعلق بالمجلس الإداري للوكالة الوطنية للتأمين طبعا سينعقد المجلس الإداري للوكالة، أظن في أواخر هذا الشهر وهي الآن تعمل مستقلة عن الوزارة في بناية خاصة في أكدال. وقد بدأت فعلا تشتغل مع جميع الفرقاء لتوضيح الرؤية وللتحكم في الملفات التي ستضطلع بها ومنها بالأخص التنسيق بين الشركاء وتدبير أموال المساعدة الطبية للمعوزين.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل الآن إلى الأسئلة العادية، وتطرح الأسئلة على السيد وزير العدل: تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الدولة للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، محمد فاضيلي، الحسن قيشوحي، حسن أوتغلياست، أحمد الجغيري، بوسلهام بيتة. الكلمة للمستشار المحترم السي الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة نسجل بكل ارتياح واطمئنان الإصلاحات الإيجابية التي تقوم بها وزارة العدل في جميع مرافق الوزارة من قوانين، وكذلك العنصر البشري والتوجه الجديد الذي أخذته هذه الوزارة يطمئن المواطنين تعلى مستقبلهم وأملاكهم. إلا أننا نلاحظ السيد الوزير أن الأحكام الموجهة ضد مرافق الدولة أو المؤسسات عمومية أو الجماعات المحلية أو الوكالات المستقلة أو المكاتب الوطنية تعرف كثيرا من الصعوبات في تنفيذها أو في عدم تنفيذها.

لهذا السيد الوزير نحن يقينين على أنكم درستم هذا الجانب من جوانب الأحكام والصعوبات التي تعرفها نرجو منكم أن تعرفوننا بهذا الموضوع وماهي الصعوبات التي يتعرض إليها؟ وشكرا لكم السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير

السيد وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال. بالفعل هناك مجهود فيما يخص تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة بصفة عامة والمؤسسات العمومية كانت تعرف بطء من قبل ولكن نظرا لتكاثف الجهود ولكون السيد الوزير الأول سبق منذ الحكومة السابقة وفي هاته الحكومة أسس لجنة للإشراف وتتبع تنفيذ الأحكام، وخاصة الصادرة في مواجهة الإدارة. وهناك لوائح نوجهها بكيفية منتظمة إلى جميع الإدارات حول الملفات المتخلفة في أقسام التنفيذ والتي لم يقع تنفيذها، ونعقد اجتماعات في سنة 2005 كان هناك 14 اجتماع مع الوزارات لضبط كل الملفات المتخلفة. وكذلك في سنة 2006. الآن عندنا برمجة يعني ابتداء من يوم 7 اينابر يعني لي سبع اجتماعات مع عدد من الوزارات للعمل على تسريع التنفيذ، خاصة أنه وقع إدراج في إطار الميزانيات يعني جميع الوزارات وقع إدراج بند خاص بتنفيذ الأحكام، فإذن لم تعد هناك ذلك العدر الذي كان يقال بأننا لا نتوفر على اعتماد من أجل تنفيذ الأحكام.

وللتذكير، فحيث بالرغم من الصعوبات فإنه تم تنفيذ نسبة هامة من الملفات المخلفة، وهكذا فإن المحاكم الإدارية تمكنت من تنفيذ 1492 ملف سنة 2004 المجموع المطلوب فيه التنفيذ الذي هو 3138 أي بنسبة تقارب 50٪. كما أنه خلال هذه التسعة أشهر الأولى من هذه السنة نفذت 171 ملف من مجموع 3065 ملف أي بنسبة تقارب 30٪ ثم هناك تدابير اتخذت من أجل التغلب على هذه المشاكل المرتبطة بالتنفيذ:

– العمل على دعم وتقوية جهاز التنفيذ وتعزيزه علة مستوى المحاكم بالموارد البشرية والمادية.

– تسعى الوزارة إلى ربط شبكة التواصل المعلوماتية مع القضاة المكلفين بمتابعة التنفيذ والخلية المركزية لتتبع التنفيذ بوزارة العدل

– إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ، يعهد لها باتخاذ كل الإجراءات القضائية والإدارية التي تسهل عملية التنفيذ.

– وضع مسطرة خاصة لتنفيذ الأحكام الإدارية تراعي بالأساس الطبيعة القانونية للشخص الاعتباري ومختلف أعباءه وقواعد المحاسبة العمومية والتراتيب الإدارية المميزة لنشاطه ومنحه آجال معقولة لتوفير الاعتمادات المالية.

– تقرير المسؤولية الإدارية والجنائية لكل موظف امتنع عن التنفيذ دون عذر مشروع. هذا مهم جدا، بحيث ستدفع كل الموظفين القائمين على تنفيذ الأحكام إلى أنهم فعلا يشعروا الإدارة بأنها ملزمة بالتنفيذ وأنه الموظفين يتحملون مسؤولية شخصية.

– التفكير في اعتبار الحكم القاضي بأداء مبالغ مالية والحائز لقوة الشي المقضي به سندا تنفيذيا ملزما للميزانية وبمثابة أمر بحوالة. مع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الإشارة إلى أن اللجن الوزارية للسهر على تنفيذ الأحكام والتي يترأسها السيد الوزير الأول تقوم بمجهودات هامة لحث القطاعات الوزارية المعنية للإسراع بتنفيذ الأحكام.

وعلى المستوى التشريعي، تجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل، ووزارة تحديث القطاعات العامة، أعدتا عدة نصوص قانونية تستهدف إلزام الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العامة على تنفيذ الأحكام القضائية مع مراعاة إكراهاتها المالية، كما تضمنت هذه النصوص تجريما للامتناع عن التنفيذ وتحميل المسؤولية المدنية للمسؤول الإداري الذي يمتنع عن التنفيذ دون عذر مشروع. وهذا المشروع هو معروض الآن على مسطرة المصادقة.

إذن كاين هناك تدابير -السيد المستشار المحترم- جدية ومن شأنها أن تشجع الإدارات وتدفعها إلى تصفية جميع الملفات المخلفة للأحكام التي تصدر باسم جلالة الملك يعني لابد أن يحترمها الجميع وأن يسهر على تنفيذها وهذا يعطي مصداقية للأحكام وللقضاء بصفة عامة.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم ... الجواب كافي أو هناك تعقيب؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بلحاج الدرموني:

هو في الحقيقة تعقيب... نلاحظ أن السيد الوزير والوزارة التي يترأسها عملت مجهود مهم في هذا الميدان، هذا ما يطمئننا على أن الموضوع والأسئلة للسادة البرلمانيين أخذت بعين الاعتبار والآن والحمد لله نرى أن الوزارة أخذت جميع التدابير، وجميع الوسائل لتنفيذ هذه الأحكام المهمة، والكثيرة في ما يخص المجتمع المغربي.

شكرا مرة أخرى للسيد الوزير. شكرا لكم على هذه المجهودات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الثاني، ظاهرة البطء في تصفية القضايا أمام المحاكم للمستشارين.. الأستاذ السي محمد العلمي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير العدل.

السيد الوزير، إن اللجوء إلى العدالة كان وما يزال هو الملجأ الطبيعي لكل مواطن مست مصالحه أو هضمت حقوقه أو تعرض لمس في حريته. ومن العدل أن يتحقق الفصل في قضايا المواطنين بالسرعة الممكنة، حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم بأقرب وأيسر الطرق والوسائل.

لكل الملاحظ السيد الوزير في الواقع العملي هو تفشي ظاهرة البطء في تصفية القضايا أمام بعض المحاكم، مما يؤدي إلى تعطيل مصالح العديد من المواطنين، وهذا بدوره يؤدي إلى إشاعة الفوضى، مما يتولد عنه ضغينة دفينة لدى المواطنين اتجاه مؤسسة القضاء.

فتفريعا على هذه المعطيات، نسائلكم السيد الوزير عن ماهي الوسائل العملية والحلول الناجعة التي تفكر فيها وزاراتكم للتغلب على مثل هذا البطء حتى نضمن سيرا أفضل لعدالتنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم. طبعا في علمكم أنه بالنسبة لجميع القضايا ليست متشابهة، فهناك قضايا يمكن البث فيها بسرعة كبيرة جدا وخاصة في المجال الجنحي والمجال الجنائي، بحيث إذا كان الأمر يتعلق بحالة التلبس، فالملفات هناك آجالات لابد من احترامها.

طبعا هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى عدة إجراءات، وخاصة القضايا ذات الطبيعة المدنية والعقارية بالخصوص. فهنا لعدة اعتبارات، تدخلات الأطراف، كثرة الأطراف، الخبرات، إلى غير ذلك، بحيث هناك عدد من القضايا تتطلب من القضاء أن لا يكون بطيء ولكن ألا يكون متسرعا حتى يمكن للأحكام أن تكون مستوفية لكل الشروط وأن يضمن حقوق الدفاع بالنسبة لجميع الأطراف.

ولكن الآن هناك تغلب شيئا ما على البطء وهذا يظهر من الإحصائيات ويمكنكم الآن أن تطلعوا على الإحصائيات المعروضة الآن في المعرض الذي نظمناه، سترون بأنه وقع تغيير فيما يخص المدد التي تستغرقها القضايا أمام المحاكم. خاصة في المحاكم التجارية التي تتطلب السرعة في البث.

كذلك من الناحية القانونية وقع العمل على أساس اختزال درجات التقاضي بالنسبة لعدد من القضايا، وهذا بفضل التعديلات التي تقدمتم بها في مجلس المستشارين، خاصة الآن أصبح النقد غير مقبول بالنسبة للقضايا التي تقل عن 20 ألف درهم، فهذا سيخفف العبء كذلك على المجلس الأعلى.

كذلك فيما يخص المسطرة الجنائية، إذا كانت الغرامة لا تتجاوز 20 ألف درهم. كذلك وقع تحديث الآجال بالنسبة لعدد من النصوص القانونية، بحيث قضايا يعني اللي هي مختصة بها المحاكم التي تبث في قضايا الصحافة هناك آجال معينة ومحددة ولابد من احترامها. في القضايا المرتبطة بقضايا الأسرة يعني نعرف بأنه مثلا في قضايا النفقة لابد أن تكون المدة للبث فيها شهر. في قضايا الطلاق المدة لابد أن تكون ستة أشهر. وقع حذف الاستئناف نهائيا بالنسبة لهاته القضايا لأنه الأحكام تصدر بكيفية نهائية مثلا فيما يخص قضايا الطلاق. فإذن كاين هناك حتى بالنسبة للمشرع تدخل بالنسبة لإقرار آجالات للبث سواء في المرحلة الابتدائية أو المرحلة الاستينافية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

سأعطيكم ملامح فقط على بعض الآجالات، مثلا هناك القضايا المتعلقة بالأوامر المبنية على طلب والأوامر بالأداء يبث فيها حالا. القضايا الاستعجالية يعني حسب ما رصدناه في الآجالات ما بين 46 يوم إلى 88يوم. بالنسبة للعقود التجارية من 170 يوم إلى 300 يوم. عدد القضايا التي تروج أمام المحاكم وهنا ستتصورون معي هل هناك بطء أو أنه فعلا هناك مجهود يبدل من طرف القضاة.

المحاكم تعرف نشاطا متزايدا في سنة 2004، سجلت 2 مليون و481 ألف و261قضية بإضافتها إلى المخلف عن السنوات الماضية وصل العدد إلى 3 مليون و136 ألف و229 قضية حكم منها 2 مليون و446 ألف و523أي نسبة المحكوم من المسجل 78٪ طبعا نسبة المحكوم بالنسبة للرائج 78٪ وهذا أعتقد أنه مهم جدا اللي غادي يمكن له أن يبين لنا أننا بدأنا نتغلب على البطء شيئا فشيئا.

الوزارة كذلك مافتئت تعمل على تزويد المحاكم بالقضاة والأطر الإدارية اللازمة، حيث يصل الآن عدد القضاة حاليا إلى 3151 قاضي، بحسب كل قاضي يبث في حوالي ألف قضية يعني لكل قاضي. كذلك برنامج إدخال البرامج المعلوماتية داخل المحاكم أدى إلى تشجيع عدد من القضاة على التغلب على البطء الذي كان من قبل، وذلك باستعمال كذلك أجهزة المعلوميات في تدبير الملفات داخل المحاكم وكل هاته الإجراءات أعتقد بأنها فعلا تؤشر على أننا في طريق التغلب على البطء الذي تعرفها بعض القضايا لا أقل ولا أكثر ولكن على أساس الذي يمكن أن نبحث عنه ونلح عليه أن تكون الأحكام عادلة وأن يتمتع جميع الأطراف بحقوق الدفاع وأن نضمن المحاكمة العادلة حتى يتوصل كل شخص بحقه المطلوب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار السيد العلمي.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة ما جاء في جوابكم من حديث عن التعديلات الأخيرة ومن إجراءات، فنحن نلمس جوانبه الإيجابية، لكن السيد الوزير هناك في الحقيقة معظلة التبليغ في العالم القروي، فقضايا مواطني العالم القروي يعانون لأن نحن نعرف إذا كانو الأعوان القضائيين يقومون بعملية التبليغ بكيفية يسيرة وبأتعاب مناسبة داخل المدن فالأعوان القضائيون يطالبون أتعاب كثيرة جدا بالنسبة لمواطني العالم القروي، مما يضطر هؤلاء إلى التخلي عن مهمة الأعوان وتبقى القضايا تروج بدون تبليغ، غالبا الملفات التي تعاني من البطء يكون أساسها هو التبليغ، وخاصة إذا لمسنا ذلك في العالم القروي.

أيضا السيد الوزير، لابد من إعطاء تصور وأجرأة مؤسسة القيم، فمؤسسة القيم لما المحكمة تقوم بتأخير بعض الملفات لاستدعاء المدعى عليهم عن طريق القيم لابد من تحديث وتحديد مسؤولية العاملين بهذه المؤسسة، فنحن في المسطرة المدنية، هناك نص يتحدث عن القيم هو في الواقع العملي هناك من يتراخى في أداء مهمته.

فالسيد الوزير المرجو، باعتباركم أيضا رئيس النيابة العامة أن تعطوا أهمية للأوامر بالاستقدام التي يصدرها السادة قضاة الموضوع وكذلك بعض الأوامر التي تعطيها النيابة العامة للضابطة القضائية ولا تلقى تنفيذها في التاريخ المحدد في الجلسة، مما ينعكس سلبا على البطء، سيما لما يتعلق الأمر بقضايا يكون فيها معتقلين، فملفات تروج لمدة ثلاث سنوات أو أربع سنوات سببها هو استقدام شاهد إلخ.. مع العلم أن الضابطة القضائية لا تقوم بواجبها احتراما للأوامر الصادرة من النيابة العامة ... وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

فعلا كما قال السيد المستشار هناك صعوبات تطرح بالنسبة للتبليغ في البوادي، ولكن الآن نحن نعمل على أساس التغلب على هذه الصعوبة أولا بفتح الباب أمام عدد من المفوضين القضائيين، وقد راجعنا كذلك حتى من ناحية قيمة الأتعاب ونحن نعرف بأن أتعاب المفوضين القضائيين تدخل ضمن المصاريف للمحكمة أن تحكم بها للطرف الآخر ولهذا كون سوف نتوفر على الموارد البشرية اللازمة وكذلك بالنسبة للقانون الذي أصبح يعطيهم الحق في الحصول على التعويضات اللي هي مناسبة. هذا سوف يشجع كذلك على أن يشتغلوا حتى في البوادي من أجل أن يقوموا بتبليغ وبتنفيذ الأحكام، والآن عندنا مشروع لإدخال حوالي 500 مفوض قضائي، ننتظر فقط أن تنتهي المناقشة في اللجنة حول هذا المشروع قانون لكي يصبح نهائيا ونضعه موضع التنفيذ إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر سؤال: مآل المنشآت الجاهزة والتي في طور الإنجاز للمستشارين المحترمين السادة الحبيب لعلج، خيري بلخير، محمد طلحة، الراضي أيت عياد. الكلمة للمستشار السي لعلج.

المستشار السيد الحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، في إطار تأهيل القضاء وتحديث منظومته وجعلها في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستوى الملائم للمغرب الحديث، وعملا بسياسة تكريس قضاء القرب، خصصت الوزارة وبمعية البرلمان ميزانية لإحداث محاكم بمختلف مدن المغرب، إلا أن هذه المنشآت لم تر النور بعد تدشينها منذ حوالي ثلاث أو أربع سنوات.

السيد الوزير، أطلب منكم اليوم أن توضحوا للرأي العام لما آلت له هذه المنشآت أنها لم يتمكن لها أن تفتح أبوابها؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا ولو أن السيد المستشار لم يشر إلى هذه المنشآت حتى يمكن أن أعطي جوابا ولكن بصفة عامة أقول بأن المحاكم الجاهزة اللي عاد بنيت من جديد ثلاثة محكمة الاستئناف بالرباط تشتغل كاين محكمة الاستئناف بعين الشق الحي الحسني بالدار البيضاء تشتغل، المحكمة الابتدائية بسلا كذلك تشتغل.

مشاريع في طور الإنجاز، إلى جانب ذلك هناك 23 مشروع بناء في طور الإنجاز وهناك اثنان من هذه المشاريع وقع الآن تقترب الآن من النهاية يعني بعض الأسابيع وسوف تكون جاهزة. محكمة الاستئناف بأكادير وكذلك محكمة الاستئناف التجارية والمحكمة التجارية بابن مسيك سيدي عثمان بالدار البيضاء، علما أنه سبق تدشين 29 محكمة بمختلف الدوائر القضائية بالمملكة خلال المناسبات الوطنية لسنة 2005. عيد العرش، المسيرة الخضراء، وعيد الاستقلال.

وأدعو السيد المستشار إلى زيارة الآن الجناح الخاص بالممتلكات والبنايات، وسوف ترون تفاصيل البنايات وإذا كانت هناك فعلا بناية وقع تجهيزها. يعني يمكنكم أن تشيروا إلى ذلك وإذا كان هناك أي سبب من الأسباب التي عرقلت افتتاح هذه المحكمة سوف نتغلب عليه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

ما نتمناه السيد الوزير، كاين المحاكم، كاينة محكمة في الدار البيضاء جاية قرب محطة قطار الدار البيضاء لم تستغل بعد بنيت في 85كاين المحكمة التجارية في وجدة هاذي 5سنوات باش بدأت الأشغال فيها ... كاين محكمة كرسيف.

اللي غادي نقول السيد الوزير ويتجلى واضحا أنه وأنتم تعلمون في حقل العدل أنه ماتسمحناش أنه إدارة العدل أو وزارة العدل منشآتها لا تشتغل، أنه أظن أنه لما بحثنا عن قرب عن الخلل فين موجود، الخلل موجود في أنه البناء ليس من اختصاص وزارتكم، أنتم اختصاصكم هو أنه تديروا العدل وتديروا المحاكم وتديروا قضايا العدل والأمور المتعلقة بهاذ في حين أنه قضايا البناء ربما كون أحلتوها، أحالتها وزارتكم لوزارة التجهيز وتوجد لكم هاذ المحاكم في أقرب وقت وتشتغل في أقرب الوقت.

اللي واقع الآن السيد الوزير، وأخص بالذكر المحكمة التجارية بوجدة... وجدة وكرسيف المشكل القائم قائم ما بين المصالح في وزارتكم المختصة بهذا الميدان وشركات البناء والعذر كل العذر لأنه الإنسان المتخصص في العدل متخصص في ميدان ويمشي إلى ميدان آخر ماغاديش يمكن له أن يؤدي دوره.

فلهذا أنا كنتمناو وتتفاديا في المستقبل باش المال العام لا يهدر وباش الوقت مايضيعش وباش المحاكم تشتغل وباش القضاة يخدموا في وضع مريح أظن أنه منشآت هكذا تعطي لوزارة التجهيز اللي هي مكلفة بهاذ المواضيع وبهاذ الاستثمارات وبهاذ المنشآت وأنتم تؤدون دوركم في مجال العدل وهكذا يكون كلشي مرتاح والمال العام لا يهدر وأنه تكون وزارة العدل في المستوى الذي نتمناه واللي كتعملوا فيه ونتمنى لكم جميع التوفيق السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

بالنسبة للدار البيضاء التي تكلمتم عليها. فعلا أنا لما وصلت لقيت بأنه كاين هناك محاكم اللي كانت في الواقع شارفة عليها وزارة الداخلية اللي كانت مرتبطة بالمركبات ديال العمالات وكانت واقفة مجمدة مدة 16سنة بدينا فيها الأعمال، وانتهت الآن هي محكمة الاستئناف، اللي انتقلت لها محكمة الاستيناف ديال البيضاء. المحكمة التجارية غادي توجد في القريب يعني ديال الدار البيضاء. بقت المحكمة الأخرى محكمة عين السبع يمكن لي نقول لكم الآن لم نعد نتوقف على هذه البناية لأن البنايات الآن بعد توحيد المحاكم في الدار البيضاء، أصبحت بالنسبة لنا استغنينا عليها، وخاصة أننا اقتنينا من قبل عمارة الآن التي تصلح باش يمكن لنا نعملو فيها الأعوان القضائيين اللي غادي تكون في شارع الحسن الثاني إن شاء الله. فإذن بالنسبة للدار البيضاء ما كاين حتى إشكال أو حتى شي مشكل بالنسبة للبنايات، بالعكس كاين هناك فائض.

بالنسبة لوجدة طبعا كاين مشاكل تيمكن تعترضنا مع المقاولين ولكن نحن هاته المشاكل. ما أعتقد الآن أن الأشغال الآن يعني تباشر. قلتم بأنه حنا ماشي شغلنا البناء. فعلا أنا أعمل ما أمكن على أنه المشاريع تعطى لوزارة التجهيز على أساس باش أنها تتكلف بها وحنا يفيدنا هذا لأنه حتى بالنسبة للميزانيات ماتنبقاوش حنا داخلين يعني في كل مارشي خصنا نمشيو وتتحول الميزانية وتيمكن لهم يقوموا حيث هذا هو التدبير اللي عملنا بالنسبة للمشاريع كلها الجديدة وحلينا المشاكل باش حنا يعني نعرقل في الإجراءات اللي هي تعرفها إما CED وإما الخزينة.

شكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم أشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل من جديد إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني. مصير صندوق التعويض عن فقدان الشغل للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، رحال الزكراوي لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الرئيس. بغيت قبل ما نتطرق للسؤال ديالي أستغل هذه الفرصة باش نقدم تحياتي بمناسبة هذه السنة الجديدة للسادة المستشارين الحاضرين وللسادة الوزراء الحاضرين معنا والسادة المستشارين وكل الناس الحاضرين معنا وكذلك الشعب المغربي بهذه المناسبة السعيدة متمنيا أن تكون هذه السنة الجديدة فرصة باش يحقق شعبنا بعض من أمانيه وأحلامه في المساواة والحرية وفي العيش الكريم.

السيد وزير التشغيل، سؤالنا يدور حول هاذ العيش الكريم وبالأخص توفيره لفئة معينة من شعبنا، وبالأخص الناس اللي ماعندهم شغل واللي فقدوا شغلهم أو الناس البطالة بحال اللي كيسميوهم. فمدونة الشغل اللي صادقنا عليها مؤخرا كانت نقاش ما بين كل المنتجين، سواء المنتجين اليدويين والمنتجين الفكريين من أرباب العمل وعمال إلى غير ذلك (...) الحقوق ديالهم ولكن كاين بعض الفئات اللي خلاتهم جانبا وكانت وعدت هاذ مدونة باش تلقى لهم حل وباش تلقى تعويض لهم. منها مشكل كانوا جبدوه بعض السادة المستشارين من قبل فيما يخص خادمات البيوت، قضية القانون الذي ينظم الإضرابات ومنها كذلك قانون أو صندوق للتعويض على فقدان الشغل.

بغينا نعرفو السيد الوزير فين وصلت جهودكم وعملكم من أجل توفير أو خلق هاذ صندوق التعويض على فقدان الشغل باش يمكن لو يساهم في الحد من بعض المآسي اللي كيعيشوها وبالأخص الناس اللي فقدوا شغلهم؟

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد وزير التشغيل.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس المحترم

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على تهاني السيد المستشار بمناسبة حلول السنة الجديدة

أريد في البداية أن أقول فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل أن هذا التعويض جاء كنتيجة لدراسة منجزة في هذا الشأن خلال سنوات 2000 إلى 2003وفعلا الهدف من هذا الصندوق هو مواجهة الانعكاسات السلبية المترتبة عن فقدان الأجير لعمله نتيجة لأسباب خارجة عن إرادته، إذ سيخول للمؤمن الاجتماعي المسجل بالصندوق الحق في الاستفادة لمدة ستة أشهر من التعويض عن فقدان العمل من طرف الصندوق على أن لا يتجاوز المبلغ الحد الأدنى للأجور تنضاف إلى ذلك التعويضات الأخرى المنصوص عليها في المادتين 53 و59 من القانون المتعلق بمدونة الشغل.

وفعلا في هذا الإطار، ومنذ 2003وقبل بداية الحوار الاجتماعي كانت الحكومة عبر وزارة التشغيل هيأت مشروع خاص للتعويض وهذا مشروع قانون للتعويض عن فقدان الشغل وكذا مرسومه التطبيقي.

وهذا المشروع فعلا هو الآن في قنوات المصادقة، وسيكون التشاور مع كل المتدخلين الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل الوصول إلى توافق، بحيث السيد المستشار المحترم أن سبق للوزارة أن عرضت هذا المشروع على المجلس الإداري الوطني للضمان الاجتماعي. كما تعلمون ممثل فيه تلاثي الأطراف هناك كل المتدخلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

وفعلا وافق المجلس مبدئيا على هذا التعويض، ولكن مع الأسف كان هناك طرف اجتماعي الذي أكد على ضرورة إيجاد حلول أخرى من أجل تمويل هذا التعويض والاقتراح الذي أتت به الوزارة هو الأخذ بعين الاعتبار 0.75٪ من الأجر من الأجير، الثلثين يمول من طرف المقاولة والثلث من طرف الأجير، ولكن هناك فعلا التزام من طرف المجلس لكي يخلق هذا الصندوق في أقرب الآجال، علما كما قلت أنه هناك طرف اجتماعي يرفض هذا التقسيم ما بين الثلث والثلثين فأريد أن أقول أن مع الأسف جاء هذا التعويض عن فقدان الشغل متزامن مع التغطية الصحية. والتغطية الصحية كما تعلمون جاءت كذلك باقتطاع تقريبا 5٪ من واجبات الأجراء وديال المقاولات من أجل ضمان هذه التغطية الصحية ففعلا هذا الصندوق عرف ترث لا من طرف الوزارة ولا من طرف المتدخلين الاجتماعيين الاقتصاديين باش مانثقلوش كثير على المقاولة فيما يخص الاقتطاعات، علما أن اليوم الاقتطاعات فيما يخص الواجبات الاجتماعية، واجبات التكوين المهني تصل إلى ما يناهز تقريبا 27٪ زد على ذلك 5٪ ديال التغطية الصحية، وهذا يشكل عبئا ثقيلا على المقاولة. وسنتشاور قريبا من أجل تفعيل هذا الصندوق إن شاء الله، وذلك حماية للأجراء الذين يفقدون عملهم لأسباب مختلفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

على ما يبدو السيد الوزير أنه من خلال جوابكم أن المشكل هو مشكل التمويل هو اللي مطروح أساسا هو اللي ماكاينش وأظن بأنه قضية التمويل أصبحت بالنسبة لنا تعجيز على خلق بعض الأشياء اللي كنا التزمنا بها والحكومة التزمت بها والحكومة نحن منها، حنا لما كنقولو الحكومة ديالنا وكنتناقشو معها.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أنا أظن السيد الوزير أنا لا أتوجه إليكم أنتم ولكن أتوجه إلى الحكومة اللي حنا كنساهمو فيها ونؤيدها، أقول بأن وسائل التمويل ربما خصنا نقلبو عليها ونلقاوها في جهات أخرى، كاين بعض الأشياء اللي التزمت بها حكومة التناوب منذ رئاستها مع السي عبد الرحمن اليوسفي واللي ما مطبقاش لحد الآن وهاذ قضية الامتيازات الآن ... أنا إسمح لي باش نجبد هاذ القضية لأن ماكنتش غادي أعقب عليكم ولكن ملي قضية التمويل تحز في نفسي كثيرا يعني هاذ القضية ديال فقدان الشغل داخلة في إطار محاربة الفقر إلى غير ذلك ديال المغاربة في الوقت اللي كنلقاو ناس باقية عندهم امتيازات مقالع ديال الرملة، ديال الرخام الكريمات إلى غير ذلك يعني الحكومة كاين التزام عندها باش تمشي تاخذ الفلوس من عند هاذ الناس باش تعطي للناس اللي ماعندهمش خدمة كاين أشياء هاذي نقطة التزام ديال الحكومة كان بالطبع السيد الوزير هذا كنقول الآن وكنقول لك باش ربما تبلغه للحكومة وقل لهم واحد الأحمق كيقول لي سير خذ الفلوس من عند الناس اللي عندهم الفلوس واللي عندهم الفلوس بكثرة وعاطياهم الدولة امتيازات بلا ما تاخذ أي مردودية منها ونعاود أؤكد هاذ القضية ديال المقالع ديال الرملة وديال الرخام والكريمات ديال الكيران يتفرقوا.

ثم جبدوا كاين أشياء أخرى فيما يخص التدبير والتسيير اليومي بعض المتدخلين تكلموا على القضية ديال تروسي غير مؤكدين منها أنا لا أقول بأنها أعطيت، بعض الصحافة قالتها ولكن كنعرفو بعض الصحافة قالتها ولكن كنعرفو بعض الصحافة ديالنا كتمشي بعيد في بعض الأمور، مليار يعني هاذي مثال ديال ... يعني إذا كان هاذ الشي هاذ الناس خصهم يتحاكموا إذا كان اعطاو مليار على شهرين، إذا تأكدت من هنا إلى الأسبوع الجاي ربما حنا الفريق ديالنا مرة أخرى غادي نطلبو لجنة تقصي الحقائق باش تمشي تشوف هاذ الجامعة فين كتدير فلوس الشعب يعني كاين مسائل أخرى، هاذي أمثلة أعطيتها للسيد الوزير كنقلبو على 0 باش نزيدو على 0.5٪ على الخدامة أو على الباطرونا والشركات مع أنه أظن أنه كاين الفلوس في جهة أخرى اللي الدولة تمشي تقلب عليهم، الحكومة ديالنا تقلب عليهم باش تمول هاذ الأشياء هاذي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس المحترم بسرعة والخلاصة بغيت نقول للسيد المستشار المحترم فعلا أن هذا الموضوع مهم جدا وأشكره لإثارته لهذا الموضوع. أنا بغيت غير أؤكد كحكومة سنقر هذا المشروع للتعويض عن فقدان الشغل، سنقره، سنبحث عن وسائل التمويل.

غير بغيت نقول للسيد المستشار وأنا متفق معه أن صندوق كهذا لازم خصو تكون عندو مداخيل قارة، خص تكون مداخيل شهرية للصندوق لأن فقدان الشغل خص كل شهر تعوض للأجير، ولذلك يجب أن يكون التمويل قار، نحن الآن نحاول أن نؤمن هذا التمويل القار.

فعلا ما جاء في كلام السيد المستشار هو شيء ممكن أن يعطي دفعة لتمويلات أخرى. فبغيت غير أؤكد وأطمئنه أن هاذ التعويض عن فقدان الشغل سنقره في أقرب الآجال إن شاء الله بعد أن نتشاور مع شركاءنا الاجتماعيين والاقتصاديين وهذا قانون، حيث أن مدونة الشغل أقرت بالتعويض عن فقدان الشغل، الحكومة ملزمة الآن باش تطبق هذا القانون غادي نشوفو غير كيفاش غادي نديرو باش ما يكونش ثقل وعبء على المقاولة في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. باسمكم أشكر السيد التشغيل والتكوين المهني على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مخاطر المس بأمن هيئة التعليم للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، بوسلهام بيتة، الحسن القيشوحي، الحسان فراحي، عمر أدخيل، كرم محمد سعيد. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن القيشوحي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن الدور الهام الذي تلعبه هيأة التعليم في تكوين الأجيال القادمة وفي التربية والإصلاح لا يمكن أن يجادل فيه أحد، بل أن كل بلد يبني مصيره على هذا القطاع الحيوي، لكن رجاله ونساءه لم يحظوا بالعناية التي يستحقونها، فإن كانت حمايتهم من كل المخاطر أمر ضروري فإن الواقع يبين عكس ذلك، فحوادث الاعتداء على هيئة التدريس داخل وخارج الأسوار للمؤسسات التعليمية، خاصة بالبوادي والقرى وبالمدن أيضا إن كانت المؤسسة موجودة خارج المجال الحضري تكاد تكون حديثا يوميا لتجمعات الأساتذة والمعلمين. وهذه المعطيات هي التي تجعل هذه المهنة النبيلة محل نفور العديد من النساء بسبب تعرضهن للتحرشات الجنسية من طرف المنحرفين.

لذا فإن فريقنا ينبهكم بضرورة اتخاذ إجراءات لحماية هذه الفئة العريضة، وخصوصا القيام باتفاقيات مع وزارة الداخلية لتوزيع رجال الشرطة على المؤسسات التعليمية. هذا من جهة ومن جهة أخرى نقترح العمل على بناء أسيجة لكل المدارس والإعداديات والثانويات ثم التفكير في موقع بناء المؤسسات التعليمية قبل وضع الحجر الأساس وبدء

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الأشغال لأن مدرسة أو إعدادية أو ثانوية مبنية في موضع مناسب وبأسيجة تعني معلما أو أستاذا آمنا وبدون مشاكل.

وبناء على كل هذه المعطيات التي تطرقنا إليها، نسائلكم السيد الوزير، ألم يحن الوقت بعد القيام بإجراءات مناسبة لحماية هيأة التعليم من مخاطر واعتداءات المنحرفين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية الغير النظامية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال في شأن إشكالية هي في الحقيقة نتاج تراكم منذ أمد طويل أصاب المجتمع والمدرسة.

إن العنف بشتى أشكاله لفظيا أو رمزيا أو ماديا ليس ظاهرة وطنية بل هي ظاهرة عالمية أصابت المدرسة في كثير من البلدان، هذه المشكلة ليست نتاج اللحظة، بل لها علاقة بأسلوب الحياة المعيشية الاجتماعية والاقتصادية وبصيغ التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والشارع والمؤسسات.

ولمعالجة هذه الظاهرة تبنت الوزارة مقاربة متعددة المستويات، تتمثل في تدعيم وتحصين مناعة المنظومة التربوية من الداخل وحمايتها من المحيط الخارجي.

فعلى المستوى التربوي بادرت الوزارة إلى دمج مادة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ضمن برامجها الدراسية من أجل خلق علاقات جديدة تستند إلى سعة الصدر والإنصات إلى التلاميذ وتعميق إحساسهم بواجباتهم وحقوقهم وكرامتهم وربط احترام هذه الكرامة بكرامة الآخرين وفي مقدمتهم المشرفون على تربيتهم وعلى تعليمهم.

كما عملت على تكريس المظاهر السلوكية الإيجابية وخاصة تلك التي تدعو إلى الأخلاق الفاضلة وقيم التسامح والتضامن والمساواة ونبذ العنف واحترام حقوق الطفل وحقوق المرأة، ونشر ثقافة السلام واحترام الآخر مع تدعيم تلقين مبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل والتربية على المواطنة والمساواة، كما قامت بإحداث أنوية للمواطنة في جميع الثانويات الإعدادية والتأهيلية يسيرها التلاميذ بتأطير من الأساتذة أو الإداريين.

أما على مستوى الفضاء الداخلي فإن تحصين الحياة المدرسية وذلك باحترام كل النصوص والأنظمة الداخلية للمؤسسة، من خلال اعتماد تسيير جاد وحازم يقوم على تحمل المسؤولية، وهنا لا أفشي سرا إذا قلت أن الإنسان المتفاني في عمله يحظى بالاحترام والتقدير من طرف الجميع لأن المجتمع لازال يؤمن بالقيم الإيجابية.

أما على مستوى سلامة وأمن المؤسسات، فإيمانا من الوزارة أن هذه الظاهرة ليست مسؤولية قطاع التربية والتعليم وحده، بل إنها مسؤولية مشتركة مجتمعية لابد أن تساهم جميع القطاعات في التخفيف منها أو القضاء عليها.

وفي هذا الصدد قامت الوزارة بمراسلة وزارة الداخلية والولاة والعمال من أجل تعزيز الأمن في محيط المؤسسات التعليمية، فحيثما تنعدم شروط الأمن يصبح هذا المحيط مرتعا لبعض العناصر المنحرفة لا يسلم من تحرشاتها جميع مرتادي المؤسسة، سواء كانوا تلاميذ أو أساتذة أو آباء.

والحالة هاته فإن كل هذه الإجراءات لم تأت أكلها إلا بتظافر جهود جميع الأطراف حكومية كانت أو غير حكومية، كل من موقعه لأن الشأن التربوي شأننا جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الثاني: الميثاق الوطني للتربية والتكوين للمستشارين المحترمين السادة إدريس الراضي، أحمد بنا، أحمد التويزي.

الكلمة للسيد المستشار السي أحمد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال الشفوي الذي تقدمنا به نتمنى أنه يكون سؤال شفهي تليه مناقشة لأنه كان بودي أنه تتم المناقشة من طرف المجلس برمته فيما يخص هذا السؤال.

السيد الوزير لقد مر على دخول الميثاق الوطني للتربية والتكوين ما يقارب خمسنوات، وهذه الفترة تمثل نصف عشرية التربية والتكوين المعلن عنها سنة 2000. ونظرا لأن الموسم الدراسي الحالي الذي نعيش بدايته يشكل مناسبة جد خاصة لتقويم تجربتنا الإصلاحية والتساؤل عن مدى نجاعه ما أنجز منها حتى الآن والبحث عن مكامن الضعف في التجربة لتداركها خلال الخمس سنوات المتبقية والحاسمة المقبلة.

ولهذا نتساءل ماذا أنجز من مقررات وتطلعات الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

ماهي العوائق التي تعترض تنفيذ الميثاق؟ ما طبيعتها؟ وما مصدرها؟ هل تمكنت الحكومة بالفعل من الالتزام بالمواعيد التي حددها الميثاق"

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

ربما هذا السؤال يحتاج إلى وقت كثير وكبير لأنه في الحقيقة يتطلب كذلك مناقشة ومداخلة تتطلب وقتا كبيرا.

في عجالة أقول أنه من أجل تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين تم اتخاذ جميع التدابير اللازمة، من حيث الجوانب التنظيمية والهيكلة والتشريعية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة والمتعلقة بتنمية وتعميم التعليم وتحسين جودة التربية وتحسين التدبير التربوي.

وفي هذا الإطار تم وضع المخططات التربوية لتنمية وتطوير مختلف مكونات النظام التربوي، وكما هو معلوم فإن مرحلة التقييم تعتبر من المراحل الأساسية في تنفيذ المخططات والبرامج والمشاريع وتقويمها.

ولهذا الغرض فقد تم تنظيم منتديات الإصلاح مع منتصف العشرية الوطنية للتربية والتكوين كمحطة تقويمية لما تم إنجازه وما هو قيد الإنجاز أو مبرمج وما يترتب الاستعداد لإنجازه على المدى المتوسط والبعيد قد تم تتويجها بعقد المنتدى الوطني للإصلاح خلال شهر يوليوز 2005 وهو المنتدى الذي جمع عموم الفاعلين التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين وهيآت الدولة والمجتمع المدني بهدف تقييم مسار الإصلاح خلال الخمس سنوات الماضية والتحضير للخمس سنوات المقبلة.

فبخصوص تنمية وتعميم التعليم عرفت نسبة التمدرس لمختلف الفئات العمرية القابلة للتمدرس ارتفاعا مهما، وخصوصا بالنسبة للفتيات، فيما أدى توسع التمدرس بالوسط القروي إلى ارتفاع هيئة التدريس بنسبة 7.8٪ في المتوسط السنوي بالنسبة لهذا الوسط و3٪ بخصوص التعليم الابتدائي.

أما بخصوص تحسين جودة التربية، فقد عملت الوزارة منذ انطلاق الإصلاح على تدبير أمر إنتاج أزيد من 220 كتابا مدرسيا مصحوبا بما يقرب من 80 دليلا للمدرس تهم المستويات الستة من سلك التعليم الابتدائي والسنوات الثلاث من سلك التعليم الثانوي الإعدادي والجدوع المشتركة الأربعة. كما تم إدماج تجربة المناهج الجهوية في سبع أكاديميات جهوية للتربية والتكوين كبداية في انتظار تعميمها على مجموع الأكاديميات الجهوية في السنة المقبلة ?إن شاء الله-

ومن شأن هذه المناهج جعل المدرسة منفتحة على خصوصيات وغنى بيئة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي توجد فيه، وتحقيق قفزة نوعية في المناهج، فيما عملت على توسيع إدماج تدريس اللغة الأمازيغية إلى مستوى السنة الثالثة ابتدائي وإلى مدارس أخرى وفق المخطط الذي وضعته الوزارة بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

أما بخصوص تحسين تدبير المنظومة التربوية فقد وضعت الوزارة خطة عمل من أجل تفعيل المراسيم الخاصة بتدبير نظام التربية والتكوين مركزيا وجهويا وإقليميا وتنمية التعاون والشراكة والتنسيق مع القطاعات الحكومية والمجتمع المدني مع اعتماد التعبئة والتواصل مع مختلف الشركاء والمتدخلين وتحسين ظروف عمل نساء ورجال التعليم وتحفيزهم.

أما بخصوص المشاكل التي تعترض تنفيذ الميثاق فيمكن إيجاز البعض منها:

- الهدر المدرسي والجامعي.
- التكوين وإعادة التكوين.
- إشكالية التمويل والموارد البشرية.
- بطء تطور التعليم الخصوصي.

وعموما فإن الوزارة معبأة بجميع مكوناتها من أجل مواصلة السير لتنفيذ مقررات منتدى الإصلاح وجعل الخمس سنوات المقبلة من عمره فرصة لاستدراك بعض مكامن الضعف وتقوية الجوانب المشرقة منه

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، سبق لفريقنا عند مناقشة الميثاق الوطني والتكوين ومشاريع القوانين التي ارتبطت به أن نبه إلى أن الإصلاح مرتبط بمبدأ قدرة الحكومة على نوفمبر الأرصدة اللازمة لإنجازه حسب البرنامج الزمني المحدد، وهذا اعتراف منكم الآن على أن الإمكانيات المادية هي التي حدت من إنجاز الميثاق الوطني.

أما فيما يخص المراقبة المستمرة للتعليم التربوي، فهناك نقص كبير لأن الآن الحالة التي تعيشها المؤسسات التعليمية هي بكل صدق حالة يرثى لها، حيث أننا نلاحظ داخل المؤسسة نوعا من التسيب وأقولها نوع من التسيب، بحيث أن المسؤولين في قطاع التعليم أصبحوا لن يستطيعوا أن يمارسوا حق التكوين على الطلبة والتلاميذ.

السيد الوزير، أشنو كتقولوا إذا حنا كنرسلو أبناءنا داخل المؤسسات التعليمية من أجل الدراسة مابين فترة يعني ساعة الاستراحة الآن وصلت إلى 15دقيقة، والطفل داخل الإعدادية أو داخل الثانوية يطلب منه الحارس العام باش يغادر المؤسسة، باش يخرج إلى الخارج، فترة الاستراحة لا يقضيها التلميذ داخل المؤسسة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حنا كنعرفو المخاطر اللي هي تنتج على خارج المؤسسة ولو أننا كنقولو بأنه داخل المؤسسة ربما كاين ضبط ولكن خارج المؤسسة هناك نوع من التسيب هنا فين كينحرفوا أبناءنا. ماشي من حق أي مؤسسة تعليمية في مدة الاستراحة مابين السابعة والساعة تخرج التلاميذ إلى خارج المدرسة.

لهذا نطالب منكم، السيد الرئيس، السيد الوزير، أنكم تعملوا على خلق اللجن التفتيشية من أجل مراقبة تسيير جميع المؤسسات التعليمية، بحيث أننا نلاحظ داخل بعض المؤسسات تقصير من المديرين ومن الأطر الإدارية للمؤسسات التعليمية، وكذا من الأساتذة والمعلمين الذين يدرسون أبناءنا. لهذا نطلب منكم، السيد الوزير، أنكم تقوموا بشي مسألة إيجابية اللي يمكن أنها تنفع أبناءنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

أريد أن أقول السيد المستشار المحترم وأؤكد مرة أخرى أن التربية والتعليم حيوي ومهم بالنسبة لمستقبل بلادنا، بالنسبة لمستقبل أطفالنا وأن المسؤولية تتقاسمها كل مكونات المجتمع وأن أي تقاعس أو خلل أو اختلال لم يشر له، أعتقد أنه يجب أن نعيد النظر في هذه المسألة ونحس كلنا بالمسؤولية وأينما وقفنا على خلل ما فيجب التنبيه له، يجب الإشارة إليه لمعالجته في وقته حتى نتفادى أي تأخير أو أي تضخيم كذلك للمشكل ولكي نكون كذلك في مستوى التحديات التي تنتظرنا الآن ومستقبلا. فالتعليم شأننا جميعا وعليه فهو مسؤوليتنا جميعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ننتقل من جديد إلى قطاع وزارة الصحة الآفاق المستقبلية لمدونة التغطية الصحية للمستشار المحترم السيد محمد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة، إخواني المستشارين،

... خصوصا في العالم القروي وعدم قدرة المواطن العادي على الاستشفاء في القطاع الصحي الخاص لازلنا ننتظر تطبيق هذه المدونة، حيث نلاحظ أن هناك تأخر وبطء كبير في تطبيق بنودها، بحيث أن المراسيم التطبيقية حبيسة المكاتب الإدارية المسؤولة عن القطاع ولم تتم أجرأتها بشكل ملموس ينعكس إيجابا على القطاع بصفة عامة.

السيد الوزير، أين وصل مشروع تطبيق مدونة التغطية؟ وماهي العقبات التي تعترض تطبيقه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد وزير الصحة لإعادة التأكيد على ما قلتموه سابقا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أريد فقط أن أطمئن السادة المستشارين ورسالتهم مؤرخة في 26 أكتوبر الماضي أن الأجرأة قد بدأت، وأن المراسيم لا تنام على رفوف ولا في صناديق بل تم نشرها تباعا منذ سبتمبر الماضي في الجريدة الرسمية، وقد بدأت فعلا الأجرأة في غشت الماضي، وليست هناك أية إعاقات فيما يتعلق بهذه الأجرأة، وقد بدأت الاقتطاعات في غشت وسيبدأ المستفيدون يدفعون أوراقهم أظن في شهر مارس المقبل.

طبعا هناك كذلك كما قلت في الجواب السابق، سيستفيد من هذه العملية ما يناهز أكثر من 5 ملايين شخص سيستفيدون بل استفادوا لأول مرة قد تم تسجيلهم في الصناديق منهم 700 ألف في القطاع العام و4.548.000 في القطاع الخاص تم تأمينهم لأول مرة في تاريخهم وهناك كذلك إجراءات مصاحبة منها تأهيل المستشفيات وعصرنتها والنهوض بالأجهزة البيوطبية وعصرنتها حتى تواكب هذه العملية وهي عملية أكيد مؤسسة كبيرة جدا ويجب أن نتابعها جميعا حتى ننجح في ما هو أهم وهو أن يرى المواطن خدمات طبية جيدة مؤمنة في ظروف مؤنسنة وفي أحسن الظروف وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الوزير المحترم شكرا على الأجوبة المتعلقة بتفعيل مدونة التغطية، فرجوعا إلى الشعار المرفوع حول ما يسمى بالصحة للجميع الذي يعني ضرورة مجانية العلاج والاستفادة منه من طرف جميع الشرائح الاجتماعية. إلا أن السيد الوزير كما أشرتم هو أن حقيقة هناك نوع من التواطؤ فيما يتعلق بالاستفادة، فبالرغم من وجود المستشفيات والبنايات والأجهزة، إلا أنها في حاجة إلى أطر طبية وتمريضية من أجل مباشرة عملها وبالخصوص في العالم القروي الذي يتضرر كثيرا من هذه العملية، بحيث أن هناك نقصا ملحوظا، مما يضطر السكان إلى الهجرة نحو كبريات المدن ويبدأون في رحلة المعاناة من أجل العلاج.

إلا أنه بالنسبة للموظفين المنضوين أو المنخرطين في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذلك بالنسبة للمنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد بدأ الاقتطاع من رواتبهم مابين 70 إلى 400 درهم من غشت الماضي وهذا بالنسبة لهم كما يأكدون على أنه مفاجأة لهم لأنهم هم فنيا منخرطون والاقتطاعات سارية إلا أنهم يفاجأون بهذا الاقتطاع الجديد.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الوزير، هناك مراسيم أين وصلت؟ باقي ماعرفناش المراسيم التنظيمية للتغطية الصحية ثم أيضا أنواع المصاريف التي ستتم تغطيتها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الصحة: مصير المرضى بالقصور الكلوي للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، بنجيد الأمين، العربي المحرشي وفوزي بنعلال. الكلمة للمستشار المحترم السيد فوزي بنعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أمام تشخيص الوضع الصحي بالبلاد، ومما لا شك فيه أنكم تعلمون أن تدهور وظيفة الكلي أو فشل وظيفتها نهائيا يتطلب علاجا سريعا يسمى بالديباليز أو الكلية الصناعية الشي الذي لا يقدر عليه إلا القليل من المواطنين المصابين بهذا المرض، وبالخصوص الذين لا يتوفرون على تغطية صحية، حيث تبقى وضعيتهم تحت رحمة الله وسخاء المحسنين.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المستقبلية العاجلة لإنقاذ أرواح هذه الشريحة من المرضى بالقصور الكلوي وماهي الإستراتيجية التي ستنهجونها في شأن زراعة الكلي لإنقاذ هؤلاء المرضى؟ وأحتفظ بالوقت للتعقيب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أود كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين لطرحهم لهذا السؤال المهم حول هذا الوباء الذي بدأ الرأي العام الوطني والصحافة الوطنية تتابعه عن كثب نظرا للتحولات العميقة التي تعيشها بلادنا على المستوى الوبائي أو على مستوى شيخوخة الساكنة.

أظن أن أول ما يجب أن يقال أن الوقاية، وبالأخص هنا أحسن من العلاج، وبالتالي فالتكفل بالتهاب اللوزتين (الحلاقم) والتكفل بالسكري والتكفل بالتهاب المسالك البولية هي من أهم الوسائل للوقاية من هذا المرض. وعندما يحصل المرض لا بد أن تكون هناك استراتيجية واضحة منها طبعا غسل الكلي عندما يكون العوز نهائي أو زرع الكلي عندما يكون ذلك متوفرا.

فيما يتعلق بالعملية الأولى أريد هنا أن أقدم الشكر للمجتمع المدني الذي لعب دورا أساسيا فيما يتعلق بهذا الوباء قبل السنوات الماضية وحاليا، كذلك أريد أن أقدم الشكر للقطاع الخاص الذي هيأ ظروف جيدة للتكفل بهؤلاء في ظروف حسنة.

كما أريد أن أقول أن الحكومة منذ ثلاث سنوات دخلت في عملية جديدة وهي عملية كراء شراء... اشترت 250 آلة وبغلاف مالي ديال 42 مليون درهم سنويا لخمس سنوات، وقد تم نشر 29 مركز على الصعيد الوطني حتى الأماكن البعيدة والنائية والآن انتشر العرض ولم يبق قاصرا على الدار البيضاء والرباط وفاس وأكادير كما هو الشأن في الماضي وتحسن الوضع ولكن يجب أن نمر فعلا إلى عملية زرع الكلية.

وفي هذا الإطار فالترسانة القانونية الآن موجودة مهيأة لتأطير هذه العملية، الأطر الطبية موجودة ولكن هناك إشكالية كبيرة جدا وهي إيجاد كلي، ويجب أن تأخذ من جثث الموتى كي تزرع وفي هذا الإطار نحن الآن نستورد القرنية مثلا من بوسطن من أمريكا وإذا تمكنا جميعا من تدليل العقبات أمام أخذ الأعضاء من الموتى فيمكن أن تزرع الكلي، القرنية، الكبد وحتى الرئتين ما دام لدينا وسائل بشرية هائلة مدربة جيدة يمكن أن تقوم بهذه العملية بصفة مضطردة في جميع المستشفيات وفي أغلبها وقد دخلنا طبعا في شراكة مع الوكالة الفرنسية البيوطبية لكي ندلل أغلب العقبات حتى نتمكن إن شاء الله من الدخول في هذه المرحلة بصفة سريعة إن شاء الله.

شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة نسجل كل المجهودات التي قامت بها الوزارة والتي أدرجتموها في جوابكم مثل إحداث مراكز جديدة ونزيد نقول أنه كذلك الدراسة اللي كتقوم بها الوزارة ماكريديال جد مهمة باش تعطينا معطيات اللي على إثرها يمكن لنا ندبرو استراتيجية وكل الجهود كذلك اللي كتعملوها فيما يخص ميدان التكوين، لكن السيد الوزير 162 مريض فقط من هذه العينة على كل مليون نسمة من السكان يلجأون للعلاج. تونس نفس الاقتصاد تقريبا مع المغرب 500 مريض يصلون إلى العلاج، مصر 340 وهاذ 162 السيد الوزير وهاذي جات بها ماكريديال هاذ 162 بفضل صناديق الضمان الاجتماعي، التأمينات، المحسنين كما جاءت عل كلامكم وكذلك الموارد الخاصة للمرضى.

سؤال السيد الوزير، كم من مريض سنويا يموت بعدم الولوج للعلاج، ماكاينش سجل اللي كيعطينا عدد الموتى ولكن يبدو أن الموتى كاين تقريبا سنويا ما بين 4000 و5000 فرد أي أكثر من موتى حوادث السير، غير هم موتى يموتون مستورين وفي صمت.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هل يمكن لنا ويسمح لنا ضميرنا نحن كمشرعين وأنتم كجهاز تنفيذي باش نسمحو لمغاربة اللي استثمرنا فيهم نسمح فيهم يموتوا بهذه الطريقة. إذن المسؤولية السيد الوزير ماشي مسؤوليتكم فقط فهي مسؤولية كل الحكومة ومسؤولية الجهاز التشريعي.

ولذلك حنا كنجيبو اليوم بواحد المقاربة جديدة السيد الوزير والتي نقترح عليكم ماغادي يبقاش هاذ الحوار فقط سؤال وجواب لأنه يمكن منذ أربع سنوات ودائما السؤال يطرح وتقريبا نفس الجواب يرد من عندكم أو من عند الوزراء الذين سبقوكم في الميدان.

ففريقنا الاستقلالي عمل دعوة ووجه رسالة لرئيس اللجنة اللي كتشرف على قطاع الصحة باش يستدعيكم السيد الوزير وكل من يهمه الأمر في الحكومة لأن هاذ الشيء كذلك يهم وزارة المالية ووزارات الأخرى كالتعليم العالي باش نعملو واحد اليوم أو أكثر من يوم وكذلك نستدعي المهنيين كل من يهم الأمر في هذا القطاع وأنتم كتعرفوا بأنه هناك La societé Marocaine des nevrologues اللي عندها علم ودراية بالمشكل حتى نلقاو وسائل اللي مايمكنش نسمحو لأي مغربي يموت لأنه ما وصلش للعلاج والعلاج موجود ومعروف وسهل يمكن كيتقام بالثمن ولكن موجود.

وفي هذا الباب لأن أنا تحسست بهذا المشكل بفضل شابة صغيرة عندها 18سنة قرأت، استثمرنا فيها كوطن. كأمة وماعندهاش باش تعالج وكانت على فراش الموت. والحمد لله بجهد محسنين عملنا على أنها اليوم رجعت لدراستها، إذن علاش غادي نسمحو في 4000 مغربي سنويا تموت هكذاك وحنا استثمرنا فيها؟

لهذا السيد الوزير غادي تتوصلوا بدعوة وغادي ندعيو فيها جميع الشرائح اللي عندها اهتمام بهذا الموضوع باش نغيرو استراتيجية عملنا وشكرا السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أريد فقط أن أشير إلى أن هناك تعاون وثيق بين مصالح الوزارة وجمعية الأطباء النفرولوجيين في هذا الميدان توجت ببحث وطني حول كم حالة تصلنا سنويا L'incidence بالفرنسية، ولنا الآن سجل اسمه Magredial وكانت هناك لقاء دولي في الأسابيع الماضية بين الفرنسيين على صعيد المغرب العربي، وقد تقدمنا في هذا الملف طبعا مع شيخوخة السكان لابد أن الحالة تتزايد، ولكن العبرة ليست بكم هم الذين توفوا بل كم من حالة جديدة تطرأ سنويا، وهذا طبعا ما تكفلنا به والآن عندنا إحصائيات دقيقة في هذا الميدان.

أنا أرحب طبعا باليوم اللقائي حول هذا الملف المهم وسأعمل إن شاء الله على الاستجابة له سريعا لكي نفكر جميعا في الحلول المتجددة للتكفل بهؤلاء ولو أن هذا المرض الآن دخل في التأمين الصحي الإجباري على المرض، أصبح من الأمراض المتكفل بها وسيخفف الوطء علينا جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير الصحة على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: وضعية القنصلية المغربية، السيد المستشار السي الصوالحي بوزكري.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري.

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، السؤال الذي نتوجه إليكم به من فريقنا، فريق الحركة الشعبية موضوعه يدور حول الظروف التي تعمل فيها القنصلية المتواجدة بروما بالديار الإيطالية في علاقتها مع الجالية المغربية.

السيد الوزير، عاينا هذه الحالة شخصيا من خلال مهام كانت أنيطت بنا داخل مجلس المستشارين واجتمعنا إلى عدد مهم من الجمعيات المتواجدة هناك بروما وجوار روما بمقر القنصلية بروما وبحضور القنصل العام بروما، بحيث أن البناية، السيد الوزير، بناية ضيقة قديمة لا تتوفر على المرافق الضرورية التي تليق بكرامة المواطن المغربي، خصوصا إذا كان هذا المواطن المغربي يوجد بديار المهجر يعني أن ظروف العمل داخل البناية سيئة وما يحيط بالبناية من الوضعية التي تنشأ، بحيث، بحيث نصبح أمام منظر مشوه للسمعة بحيث تنصبحو تنشوفو ناس كيبيعوا الشاي، كنشوفو ناس يبيعوا كاس كروطات للمواطنين، تنشوفو ناس كيعرضوا المساعي ديالهم باش يعمروا الاوراق، تنشوفو ناس كذلك ... وهذا المشهد السيد الوزير مانقلبوش المواطنين ديالنا اللي تيغيروا على بلادهم ومتشبتين ببلادهم هم كآباء وأبناؤهم وماقلته عن القنصلية بروما والاكتظاظ وظروف العمل قد ينطبق على قنصليات أخرى كطورينو مثلا.لذلك السيد الوزير لا نشك أنكم واعون بهذا الوضع ونستفسركم عن ما تعتزمون القيام به لتدارك هذه الأوضاع ولتحسين ظروف العمل داخل هذه الإدارة المغربية المتواجدة بالخارج وكذلك محافظة على سمعة المملكة المغربية في الخارج.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد وزير المحترم.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الطيب الفاسي الفهري الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال وإلى الإحساس والتساؤلات المطروحة حول العمل في القنصليات بالخارج.

كما يعلم الجميع فإن إيطاليا شهدت خلال السنوات الأخيرة تدفقا متزايدا للمهاجرين المغاربة، حيث بلغ عدد المسجلين على سبيل المثال في الدائرة القنصلية لروما أكثر من 83 ألف سنة 2004 مقابل 27 ألف فقط سنة 1992.

ولابد من التأكيد أن هذه القنصلية بروما على غرار باقي المراكز القنصلية تقوم بمجهود متواصل في خدمة قضايا جاليتنا وفق توزيع المسؤوليات والاختصاصات، وهذا جديد داخل هذا المركز القنصلي وكذلك باللجوء إلى تبسيط المساطر وتعميم الإعلاميات.

وفي هذا النطاق فإن الوزارة لمواجهة المشاكل المطروحة، حرصت هذه السنة على تعزيز المجهودات المبذولة من طرف القنصلية العامة بروما بدعم وسائل العمل المتاحة لديها بشريا وتقنيا، كما يجري البحث عن مقر لائق لها.

وتنفيذا للتعليمات السامية بتقريب الإدارة القنصلية لأفراد جاليتنا المقيمة بالخارج فقد تقرر العمل بالتقطيع القنصلي الجديد في إيطاليا عبر فتح قنصلية جديدة بPalermo بصقلية ابتداءا من سنة 2006 وتم تعيين قنصل عام على رأسها. فبعد فتح كل من قنصليتين عامتين ببولونيا سنة 1997وتورينو سنة 2001تم تخفيف الضغط على القنصلية العامة بميلانو. فإن شاء الله فتح قنصلية ببااليرمو كذلك سيؤدي إلى تخفيف العبء الذي تعاني منه حاليا القنصلية العامة بروما.

شكرا السيد الرئيس. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني عدم تنفيذ مقتضيات الاتفاقية المبرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والدول العربية للمستشارين المحترمين السادة... تفضل

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتفهم أن رئاسة المجلس تتساهل مع السادة المستشارين والسادة الوزراء في تجاوز الوقت ولكن ليس على حساب فرق أخرى لأن حنا عندنا سؤال وعندنا مستشار جاي من جهة بعيدة باغي يطرح سؤال للسيد كاتب الدولة في التكوين المهني، مهم يخص المناطق النائية وسيحرم منه، وهذا حيف نعتبره حيف لأن لا يمكن هاذ الشي، هاذي الشي غادي يكون خارج البث أولا وثالثا الوقت يجب أن يضبط للجميع بما فيها فريقي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد صاحب السؤال المستشار المعطي بنقدور... السي العلمي التازي

المستشار السيد العلمي التازي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

هذا السؤال موجه للسيد وزير الخارجية نشكره لأنه لبى الدعوة، لقد سبق للبرلمان بغرفتيه أن وافق خلال دورة أكتوبر 2004 على مشروع قانون تم بموجبها الموافقة من حيث المبدأ على التصديق على اتفاقية التبادل الحر المبرمتين مابين المملكة المغربية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا كما صدر الظهيران المنفذان للاتفاقيتين المذكورتين بالجريدة الرسمية عدد 5294 بتاريخ 24 فبراير 2005، مما يدل على أن مسطرة التصديق على هاتين الاتفاقيتين قد استوفت كل مراحلها وهنا بالطبع كاين جديد من حيث السؤال الذي طرح هاذي مدة، ولهذا اللي كاين جديد وهو أولا التصريح الحكومي والتصريح كذلك لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قالوا أنه هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ ابتداءا من فاتح يناير.

ولهذا نطلب من السيد الوزير المحترم الآن يقول لنا أشنو هي المستجدات؟ وكيفاش تتشوفوا انعكاسات هذه الاتفاقية؟ واش التطبيق غادي يكون ابتداءا من فاتح يناير؟ واش قبطنا بعين الاعتبار، كنعرفو بأنه السيد الوزير أنتم أشرفتم شخصيا على مفاوضات هذه الاتفاقية لا مع أمريكا ولا مع تركيا ولا كذلك مع بعض الدول العربية اللي عندنا معهم اتفاقية التبادل الحر.. ما هي الانعكاسات على الاقتصاد الوطني المغربي؟ واش غادي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية، بالطبع كاينة 300مليون مستهلك اللي غادي يمكن السوق المغربي يستفيد من هذا الاستهلاك ديالو لا في المواد الفلاحية أو في المنتوج المغربي بضفة عامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السادة المستشارين المحترمين، وخاصة إلى أخينا السي العلمي التازي. اتفاقية التبادل الحر داخلة في نطاق وإستراتيجية اقتصادية واضحة هو أولا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

- كسب الاستثمارات، جلب الاستثمارات.
- تنشيط العمل الاقتصادي والإنتاجي.
- جعل المملكة المغربية أرضية للاستثمار والإنتاج والتصدير.

بخصوص اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الموقعة في يونيو 2004 فإن مقتضيات المادة 22 من هذه الاتفاقية تنص على أن الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثالث بعد التاريخ الذي يتبادل فيه الطرفان الإشعارات المكتوبة تثبت أن كلا منهما قد استكمل الإجراءات القانونية أو في تاريخ آخر يتفق عليه الطرفان.

وبموازاة مع ذلك، مع المسطرة الدستورية المعروفة، وخاصة ذكر السيد المستشار المحترم على أن البرلمان المغربي صادق من حيث المبدأ على هذه الاتفاقية بموازاة مع ذلك تطلب الاتفاق على غرار الاتفاقيات الأخرى المشابهة بالقيام بالملاءمات القانونية الضرورية من الجانبين بين التشريعات الوطنية ومضمون الاتفاق.

وبالنسبة لبلادنا تم تحديث مجموعة من النصوص تهم قطاعات متعددة، وقد أخذت هذه التعديلات بعين الاعتبار مستلزمات الانسجام الكامل بالتزاماتنا في إطار منظمة التجارة العالمية.

هذا وقد تم تبادل المذكرات بين المغرب والولايات المتحدة بتاريخ 16 ديسمبر 2005لدخول الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح يناير من هذه السنة.

وبالنسبة للاتفاقية مع تركيا كذلك تم الاتفاق على ابتداء ودخول حيز التنفيذ هذا الاتفاق في فاتح يناير 2006.

فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى بصفة عامة ومع الدول العربية الشقيقة على المستوى الثنائي أو الجماعي في نطاق منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى فإن المغرب يعمل بحسن نية على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا محكما وسليما، ويحرص على تجاوز المشاكل التي قد تظهر على أرض محكما وسليما، ويحرص على تجاوز المشاكل التي قد تظهر على أرض الواقع من خلال تسويتها بالاعتماد على ميكانيزمات متفق عليها بين الأطراف أو في نطاق اتصالات مباشرة مابين الدول حينما يظهر مشكل من المشاكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس.

أود بهذه المناسبة أن نهنئ أنفسنا على المرحلة وعلى المستوى الذي وصلت إليه الحكومة المغربية والبرلمان المغربي لأنه نجحنا في إطار سنة أو سنوات من الاشتغال أن نتعامل مع أكبر قوة عالمية اقتصادية وهذا يجب علينا أن نهنئ أنفسنا بهذا النجاح، ويجب علينا أن نتواصل به مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وهنا أخص بالذكر أنه مستقبلا ستكون لنا مناسبة لتقييم هذه الاتفاقيات وستكون لنا مناسبة لتحيين هذه الاتفاقيات وأتمنى أن الغرف التجارية والصناعية والفلاحية أن تشارك في الحلقات المقبلة في التبادل ما بين المغرب والولايات المتحدة.

فيما يخص إجماليا على المعاملات الخارجية للمغرب، المغرب اختار لنفسه التبادل الحر واختار لنفسه أنه ينظم للتجارة الحرة العالمية، هنا بغينا أنه كل من يتعامل في هذا الإطار أنه نتعامل معه، ولكن في نفس الوقت أن نفعل اقتصادنا وأنه مثلا بحال الآن السلع اللي كتجي من الدول لا تشمل هذا الاتفاق وتؤدي ضرائب جمركية منخفضة، وهناك تصريحات غير مستقيمة، فلهذا أتمنى أنه الحكومة تتدخل لا من أجل شيء من أجل إنجاح هذه الاتفاقيات لأنه نجاح هذه الاتفاقيات ستمكن المغرب من قفزة نوعية اقتصادية مهمة جدا ونتمنى التوفيق للجميع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

فقط لأنني وأذكر بالحوار والمشاورات والتشاورات العامة والقطاعية التي شهدتها هذه المفاوضات خلال السنتين الأخيرتين، وبالفعل الآن الاتفاقيات موجودة، علينا أن نستغلها أحسن استغلال، وهذا الاستغلال ما يمكن له أن يكون إلا إذا كانت روح والتجاوب والتشاور مع الجميع وبين الجميع، فالحكومة على الاستعداد الكامل للتباحث لتجعل استراتيجية حول إمكانية كسب هذا السوق أو ذاك أو لجلب هذا الاستثمار أو ذاك ونتطلع إن شاء الله إلى أحسن استغلال من جميع هذه الاتفاقيات المفتوحة أمامنا مع دول أشقاء لهم إمكانيات وقدرات ومع دول وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي هو الشريك الأول للمملكة المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا نتوجه بالشكر للأستاذ الطيب الفاسي الوزير المنتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية على مشاركته الإيجابية في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع وزارة الطاقة والمعادن سؤال وحيد المشاكل المرتبطة بتزويد العالم القروي بالكهرباء، للمستشارين المحترمين السيد عمار عبد الفتاح، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

السيد الوزير،

تبدلون السيد الوزير من خلال حكومة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله جهودا حثيثة من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج الكهرباء الشمولي في العالم القروي لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية على المملكة وعلى العالم القروي بوجه الخصوص.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وقد انخرطت، السيد الوزير، الجماعات المحلية في هذا البرنامج في إطار عقد مبرم مع المكتب الوطني للكهرباء طبقا لدفتر التحملات ملزم للطرفين، إلا أننا لاحظنا أن المكتب الوطني للكهرباء قد أخل ببنود العقد المبرم ولم يحترم دفتر التحملات في أكثر من شروطه وأصبحنا أما مكتب أعطى لنفسه صلاحيات مطلقة في تحديد المداشر والمساكن التي يجب أن تشملها الكهرباء، بل ووضع لنفسه معايير خاصة لمختلف ما جاء به دفتر التحملات.

أمام هذه الوضعية وجدنا أنفسنا كجماعات محلية خارج الاستشارات وفي وضعية جد صعبة أمام المواطنين الذين لم تشملهم التغطية الكهربائية، وهو ما يخالف في العمق توجهات صاحب الجلالة ويدمر مجهودات الحكومة.

من هنا نود السيد الوزير مساءلتكم: أولا، التدخل لدى المكتب الوطني لمراجعة سياسته وضرورة الالتزام بدفتر التحملات

ثانيا هل هناك برنامج آخر سيتم تطبيقه للمساكن التي لم تشملها تغطية الكهرباء؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

البرنامج الوطني للكهربة القروية كنا قدمناه لكم هنا وجميع التساؤلات، وأسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فهو برنامج اجتماعي أولا وقبل كل شيء اللي كيشارك فيه المواطن بواحد الاجتهاد وبواحد المثابرة باش غادي يوصل الشبكة حتى عندو للدار وكتشارك فيه بطبيعة الحال الإدارات المعنية بالأمر وبما فيها المكتب الوطني للكهرباء اللي هو مسؤول على إنجازه عليه من ناحية البرمجة ديال الهندسة ديالو، والهندسة التقنية والهندسة المالية والإنجاز يتم عبر شركات خاصة مغربية اللي الحمد لله وصلنا اليوم لأكثر من 60 شركة على صعيد الوطني اللي كينجزوا هاذ البرنامج.

المكتب الوطني للكهرباء هو لو ماكانش كيحترم دفتر التحملات ماغاديش ندوزو في ظرف أقل من عشر سنوات لتغطية المملكة المغربية والتراب الوطني، خاصة العالم القروي منه من 18٪ إلى 81٪ في آخر سنة 2005. إذن احترام دفاتر اللي هي تهم إنجاز البرنامج فهو محترم من طرف الجميع، اللي كنعرفو وهو كاين بعض المشاكل من ناحية الإنجاز وكاين يمكن تعثرات اللي كتكون مسؤولية إما مزدوجة أو ثلاثية من ناحية إنجازها، وهذه مسؤولية الجميع باش نوصلو حقيقة في الميدان هاذ البرنامج الوطني باش تكون الكهرباء عند الجميع وهذا داخل في إطار التعليمات السامية باش البرنامج عوض نكملوه في سنة 2010 نكملوه إن شاء الله في سنة 2007.

هذا من جهة، من جهة أخرى جميع الدواوير على التراب الوطني فكلها محصية وداخلة في الشطر الرابع. وأقول للسادة المستشارين المحترمين إذا كانت هناك مشاكل ميدانية حنا بغينا نتعرفو عليها. فأخيرا هاذي عشرة أيام كنت في إقليم الجديدة ماشي باش أدشن مشاريع للكهربة القروية ولكن باش نشوفو في عين المكان مشاكل الإنجاز وتطور الإنجاز لهذا البرنامج الحيوي والإنساني اللي هو داخل في البرنامج الملكي للتنمية البشرية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، لكم الكلمة.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

شكرا للسيد الوزير على الإضاحة ولكن اعطيتينا واحد الرقم اللي هو شحال عندنا من شركة، هذا يبشر بخير ولكن لم تعطنا السيد الوزير شحال من شركة دارت الإفلاس يعني مشت بالنسبة لدفتر التحملات اللي هو غير محترم السيد الوزير، دفتر التحملات غير محترم لأنه هذا السيد الوزير التمستوه أنتم أنه هاذ المشاكل جبتها لك حتى إلى مكتبك على أساس باش الناس إذا ما احترموش دفتر التحملات هما كيكون عندهم مارشي في هاذيك الساعة ممكن يزودوا الناس هاذيك الساعة يعني الإنسان اللي عندو مسافة أقل من 300 متر عندو حق ياخذ الكهرباء وهاذ المسائل هاذي كاينة في دفتر التحملات.

ثانيا، مسألة أخرى اللي أكثر من هاذي السيد الوزير هو بالنسبة للجماعة اللي هي شريك أساسي فالمكتب الوطني للكهرباء ماكيحضرهاش، علاش؟ الوقت اللي ماكتخلص كيقطع أو ما كيدوزش لها الكهرباء إلى الدوار والوقت اللي كيجي باش يخدم كيدير المسائل ديالو عادية إذن هنا سؤالنا ربما السيد الوزير ماجاويتيش عليه واش هادوك الناس اللي ماخداوش الكهرباء غادي ياخذوه في برنامج أفق 2007 ... أنت جاوبتي كتقول بأنه من هنا إلى 2007 كلشي غادي يكون عندو الضو ولو اللي عندو المسافة اللي أقل من 250 متر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، وننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير: التقييم الأولي لعقدة مدن بدون صفيح.

الكلمة لكم السيد المستشار السي عبد الطور عبد الرحيم.

المستشار السي عبد الرحيم الطور:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السادة المستشارون،

السيد الرئيس نظرا لضغط الوقت ونظرا لاقتراب نهاية البث التلفزي ونظرا لما للموضوع من أهمية تهم الجميع ... الموضوع جد مهم. السيد الرئيس ماكاينش غير السؤال ديالي كاين أسئلة لفرق أخرى نحن إن شئتم وإن شاء السيد الوزير إن لم ير مانعا وحتى يتمكن جميع الشعب المغربي من الوقوف على التقييم الأولي لمحاربة هذه الظاهرة ولتوفير السكن اللائق لجميع المغاربة، فإننا نتشبث بتأجيلنا لهذه الأسئلة إلى الأسبوع القادم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كذلك هناك سؤال، تتشبثون بالتأجيل؟ السادة المستشارين، السيد الوزير، إذن تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق حجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

سؤال أكادير أعتقد أنه يمكن لو يدوز وجوج الأسئلة الأخرى نخليوها لما بعد، لأن أكادير، حالة السيد المستشار سؤاله حالة خاصة تهم مدينة أكادير والسادة المستشارون اللي عندهم أسئلة على المستوى الوطني، هاذو ما فيها باش يبقاو للحصة الأخرى ونخليو حتى للسي أولباشا الإمكانية يجاوب على السؤال ديالو هذا توافق إذا قبلتم؟

السيد رئيس الجلسة:

ما رأيكم السيد المستشار؟

المستشار السي عبد الرحيم الطور:

لا أرى مانعا مادام السؤالان المواليان يدوزوا في الأسبوع المقبل أنا لا أرى مانعا.

إذن بكل اختصار وبكل إيجاز وبدون مقدمات السيد الوزير أشنا هو التقييم الأولي لعملية أو برنامج مدن بدون صفيح؟

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرة السيدات والسادة المستشارين

فقط سألتزم بهاذ الشي اللي اتفقنا عليه، غادي نجاوب على السؤال ديالكم اللي مرتبط بمدينة أكادير واللي كان هو مضمون السؤال بعض الأرقام بسرعة، أكادير 12300 أسرة تقطن بالبرارك، البرنامج كلفته 76 مليار سنتيم (758 مليون درهم) عدد البرارك لما أعلن صاحب الجلالة عن بداية المشروع في ويوليوز السنة الماضية حتى الآن زالت 2477 هاذ الصباح في مدينة أكادير تزول 85 براكة يعني المسلسل متواصل 25 في أنزا، 20 في معمل أما ديل و40 في الفزوة يعني العملية يوميا مستمرة.

ثلاث مشاكل كبرى: ارتفاع الكثافة داخل البراريك، كاين ضبط من طرف السلطة والجماعات باش ما يتزادوش البراريك، لكن الآن كاينة عملية رفع الكثافة داخل نفس كل براكة وهذه الظاهرة جديدة، كذلك أسر جديدة ظهرت تدعي أنها لم يشملها الإحصاء.

هاذ العملية ديال التدبير الاجتماعي، هاذي ماشي عملية ديال الوزارة، محلية تديرها السلطة بتعاون مع الجماعات المحلية والأشياء ماشية، كاين نوع من التأخير بالنسبة للتوقعات الآن عندنا حوالي 800 أو 900بقعة جاهزة للترحيل، ولكن العملية بحال اللي قلت مرتبطة بالتدبير الاجتماعي لحالة بحالة. هذه هي المعطيات حول مدينة إكادير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الطور:

السد الرئيس، السيد الوزير، من خلال الإحصائيات والنتائج التي سمعنا الآن يمكن لنا باش نهنئ أنفسنا على العمل اللي كتقوم به الحكومة بصفة عامة ووزارة الإسكان والتعمير بصفة خاصة هذا شيء كبير وهذا شيء ينخرط في إطار التنمية البشرية، لأن التنمية البشرية ليست فقط هو توفير التعليم وتوفير العلاج وتحسين القوة الشرائية للمواطنين إنما المبادرة أو التنمية البشرية هي كذلك توفير السكن اللائق لجميع المواطنين.

فقط عندي مشكل، عندك ثلاث مشاكل السيد الوزير سبق لكم أشرتم لهم، أنا عندي مشكل آخر اللي بغيت نسمع رأيكم فيه وهو المقاربة المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة، المقاربة المعتمدة، خصوصا في أكادير وهو منح المستفيدين بقع أرضية من أجل بنائها وبطبيعة الحال بمقابل، كاين واحد 20ألف درهم يدفعها، 30 ألف درهم دفع فوري باش يستفيد من البقعة خصو يهدم الباكة ديالو وخصو يمشي يدبر على بلاصة فين يسكن.

إذن نظرا لأن هذه الشريحة من المجتمع لا تتوفر على دخل قار، هي لا تتوفر على دخل يمكنها من اقتناء تلك البقعة ويمكنها من بناء مسكنها فوق البقعة ويمكنها من اكتراء، دار أو منزل إلى حين بناء منزلها، وبالتالي أشنو يقع؟ يقع أنه هاذوك الناس تيحيد البراكة وتيمشي لسفوح الجبال وهاذ الحوايج كتعرفوها السيد الوزير، وقفتم عليها في عين المكان وتيعاود يبني براكة أخرى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

بسرعة، أولا غادي يعطيني السيد النائب الفرصة باش نزف خبر جيد وهو بعض السادة المستشارين استحضروا في بداية الجلسة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مشكل الوكالات الحضرية، أود أن أزف أن مشكل الوكالات الحضرية تمت تسويته بصفة نهائية ديال كل الفصائل الإدارية التي تشتغل في الوكالات الحضرية، وذلك بفضل تعاون السيد الوزير الأول، مصالح وزارة المالية ومصالح وزارة الإسكان والتعمير وتفعيل هذه التسوية ستصدر في الأيام القليلة المقبلة.

فيما يتعلق بهذا الموضوع أنتم على صواب هاذ الشي كلو صحيح في البيمو، بالضبط في هاذيك المنطقة المسماة البيمو، الناس يستفيدون وكيبيعوا البقع وكيمشيو هذا تدبير هاذ الموضوع كلشي شاعر به، السلطة والجماعة وحنا غادي نديرو اجتماع مشترك باش نشوفو كيفاش نتحكمو في الظاهرة إذا كانت أحياء الصفيح كاين حضور قوي من أجل منع امتدادهم وتوسعهم، ظاهرة السكن العشوائي طارحة مشكل وهاذي من الأشياء اللي غادي تكون محور اجتماع خاص اللي غادي نمشي لو إلى أكادير مع السيد الوالي والسادة المنتخبين في عين المكان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. بقية الأسئلة تؤجل بطلب من أصحابها إلى جلسة مقبلة. ننتقل إلى السؤال الأخير لكتابة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني: التكوين المستمر.. تأجيل؟

المستشار السيد إدريس العلوي:

مرة أخرى أحتج على هذا السلوك، لأن كنعاود نؤكد بأن مستشار جاي من جهة بعيدة لطرح سؤال للسيد كاتب الدولة الله يجازيك بخير السيد الرئيس أنت مرن في هذه الأمور إلخ .. احترام الوقت .. حنا الآن خارج التغطية واش السيد المستشار غادي يتكلم .. لهذا أطلب منكم تأجيل السؤال وتكون عندو أسبقية الثلاثاء القادم. شكرا!

السيد رئيس الجلسة:

إذن أجل السؤال إلى الأسبوع المقبل وأعلن عن رفع الجلسة. وشكرا.